وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية
ميدان: علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع : ...../2014

مذكرة بعنـــــــــوان :

أنظمة الدفع الالكترونية و تأثيرها على أداء البنوك

دراسة حالة:بنك الفلاحة والتنمية الريفية-شلغوم العيد-

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " بنوك "

إعداد الطلبة :

- مصنف هشام
- العلمي نور الإسلام
- طايبي زكرياء

إشراف الأستاذة:

رحيم إبراهيم

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لا يشكر الناس لا شكر الله"

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك بما أنعمت علينا بنعمة العلم والبصيرة ونصلي ونسلم على نبينا الكريم الذي صبر وشكر وقاتل حتى انتصر صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بخالص الامتنان والتقدير والشكر الجزيل إلى من مد لنا يد المساعدة ونخص بالذكر الأستاذ المحترم:

"رحيم ابراهيم"

الذي تفضل علينا بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة

فنناشدك اللهم أن تشمل برحمتك وعظمتك أستاذنا وكل الأساتذة الذين تداولوا على تدريسنا طوال السنوات الثلاث.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا على القيام بهذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيمِ

<<وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون>>

صدق الله العظيم

الصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء،إلى القلب الناصع أمـي الحبيبة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبـي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي

إلى من ساعدني في بحثي: نور الإسلام , زكرياء

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة لا سيما أستاذي في مذكرتي الأستاذ رحيم إبراهيم

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني أصدقا ئي : إسلام , علي , إدريس , حليم , عبد اللطيف , محمد. إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

هشام

إهداء

قال الله تعالى:<<يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين اوتو العلم درجات و الله بما تعملون خبير >> صدق الله العظيم

الحمد لله حمدا كثيرا الذي أنعم عليا نعمة الصحة و العلم و أتم عليا هذا العمل

إلى روح والدي الطاهرة عبد العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه –إنشاء الله-

إلى من جعلت بطنها لي وعاء.....

و صدرها لي سقاء.....

و حضنها لي غطاء.....

إلى من جعلتني أسمو أعلى المراتب

إلى التي منحتني بحور العطاء و الحب و الحنان

إلى التي لم أجد كلمة توفي حقها الى أمي الغالية

إلى إخوتي حفظهم الله و أدام عليهم الصحة و النجاح – أمين- أنيس عبد الصمد- و غالي البيت إسحاق ولي الدين

إلى بسمة حياتي الغالية << اسمهان >>

إلى أصدقائي و كل من يعرفني و خاصة إلى :علي- يعقوب –عبد المالك-أسامة – أيوب - عادل – عبد اللطيف -

إلى أعز الناس : عمي عبد الوهاب

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة لا سيما أستاذي في مذكرتي الأستاذ رحيم إبراهيم

إلى من ساعدني في بحثي هذا :هشام و زكرياء

إلي جميع الأهل و الأقارب – إلى كل من بذل جهدا في سبيل العلم , إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

نور الاسلام

إهداء

الحمد الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي هذا.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من كان يسقيني و من ذا يطعم * و أنـا على مهدي أصم أبكمُ
من ذا يترجم صرختي و يحيلها * معنى فيدرك ما أقول و يفهمُ ؟

أمـــــــي

أمي و يا لفؤادهـا من جنـة * كم ذا نعمت بها و كم ذا أنهمُ
أشكوا فتشكوا ما أحس كأننـي * من جسمها عضو ُيزال فيعدمُ

إلى الذي :

كان يبيت الليالي في الترحال * يسعى و يشقى لأنال المراد
من ذا يكف حاجتي و يشد أزرى * لأنال العلم و أسموا و أعلى

أبـــــي

وأهدي هذا العمل المتواضع :

إلى الضياء الذي ينير دربي دوما... المرأة التي لم تتوقف دعواتها لي لحظة..
إلى والدتي الغالية حفظها الله لي.
والرجل الهادئ صاحب القلب الكبير
إلى والدي العزيز حفظه الله لي .
إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة لا سيما أستاذي في مذكرتي الأستاذ رحيم إبراهيم
إلى من ساعدني في بحثي: هشام, نور الإسلام
إلى جدتاي أطال الله في عمرهم.
إلى إخوتي : حنان ,كوثر ,أيمن والكتكوت الصغير قصي حفظهم الله
إلى عائلتي الكريمة : عمي حميدة. صالح.بوبكر. محمد وعمي حمودي و إلى خالي مراد محفوظ ويدرو. و إلى كبيرهم وصغيرهم ذكرهم و أنثاهم.
إلى أصدقائي: صلاح.عادل.أنور.عبد السلام.رامي.فخرو.وليد.ديدو.مصطفى.... إلى كل الأساتذة الذين سهروا من أجل تعليمي , من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

زكرياء

فهرس العناوين

الفهرس

شكرات

داء

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة

المقدمة العامة.....أ-د

الفصل الأول: مدخل عام حول البنوك

مقدمة الفصل.....01

المبحث الأول البنوك.....02

المطلب الأول: تعريف البنوك.....02

المطلب الثاني نشأة البنوك.....03

المطلب الثالث أنواع البنوك.....05

المبحث الثاني: أنشطة البنوك.....07

المطلب الأول: القطب الإداري.....07

المطلب الثاني: قطب التطوير واللوجستيك.....09

المطلب الثالث: قطب المراقبة والاستراتيجية.....14

المبحث الثالث: تقنيات البنوك.....16

المطلب الأول: عمليات الصندوق.....16

المطلب الثاني: عمليات القراض إصدار وتسيير وسائل الدفع.....24

المطلب الثالث: عمليات مصرفية أخرى.....34

خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: أنظمة الدفع الحديثة في البنوك

مقدمة الفصل.....38

المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية.....39

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها وخصائصها.....39

المطلب الثاني: أهم وسائل الدفع الالكترونية.....39

المطلب الثالث: مخاطر العمليات الالكترونية.....43

المبحث الثاني: أنظمة الدفع الالكترونية المعتمدة في بنك الجزائر.....45

المطلب الأول: نظام الجزائر للتسوية الجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.....46

المطلب الثاني: نظام النقد الآلي الجزائري.....50

المطلب الثالث: تحديات نظام الدفع الالكتروني الجزائر

ية.....51

المبحث الثالث: المقاصة الالكترونية.....53

المطلب الأول: عموميات وتعاريف.....53

المطلب الثاني: المبادئ العامة لنظام المقاصة الالكترونية.....55

المطلب الثالث: خصائص وأهداف المقاصة الالكترونية.....60

خلاصة الفصل.....61

الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

مقدمة الفصل:.....61

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....62

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....62

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....65

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....67

المبحث الثاني:واقع أنظمة الدفع الكتروني بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.....68

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد وهيكل التنظيمي.....68

المطلب الثاني :الوسائل والخدمات الالكترونية المتوفرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.....70

المطلب الثالث:الوسائل والخدمات الالكترونية التي يفتقدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.....72

المبحث الثالث:تأثير أنظمة الدفع الكتروني على أداء البنك.....74

المطلب الأول:تأثير المعلوماتية على أداء البنك.....74

المطلب الثاني: تأثير أنظمة الدفع الحديثة على فعالية شاطر التوزيع.....76

المطلب الثالث:مدى فعالية نظم الدفع الآلية.....81

خلاصة الفصل.....86

الخاتمة العامة.....87

الملاحق

المراجع

الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الاختلاف بين الكمبيالة و السند لأمر	29
02	انتاجية بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة شلغوم العيد	75
03	عمليات السحب قبل و بعد النظام الجديد	77
04	فعالية أجال تسديد الشيكات والبطاقات البنكية وكيفية معالجتها	78
05	فعالية آجال تسديد التحويلات المالية وكيفية معالجتها	80
06	عمولات بعض العمليات قبل وبعد نظام الدفع الجديد	82
07	عدد العملاء خلال سنتي2011و2012	83
08	مقارنة لعدد العمليات وحجم المبالغ المسحوبة بين سنتي1011 و2012	84
09	حجم المبالغ المحولة خلال سنتي 2011و2012	84

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الحلقة الزمنية لالية المقاصة	58
02	الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	66
03	الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية شلغوم العيد	69

المقدمة العامة

[illegible]

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، وتكون البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها من خدمات تقليدية وغير تقليدية. إذ أنه لم تعد تقتصر خدمات البنوك على خدمات تقليدية، بل تطورت هذه الخدمات، ولعل التطور التكنولوجي وثورة المعلومات وتقنيات الاتصال لهم الأثر الواضح في ظهور خدمات مصرفية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية القائمة لتلبية احتياجات العملاء المتنامية.

ففي ظل التحولات والتطورات الاقتصادية، وما يشهده العالم من تغيرات في العديد من النواحي، وبما أن القطاع المصرفي يعد من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بهذه المتغيرات خاصة العولمة المالية، كان لزاما على البنوك أن تقدم خدمات مطورة غير تقليدية، حيث دخلت في تقديم أنشطة مستحدثة وشكل تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة أهم هذه الأنشطة المستحدثة، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي وما نتج عنه من تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.

لذا فقد أضحى لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات والوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف مواكبة التطورات والاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي وتحسين جودة الخدمة المصرفية، ورفع كفاءة الأداء مما يعزز من قدرتها التنافسية على الساحتين الدولية والمحلية .

1- [illegible]

إن معالجة موضوع [illegible] يدفعنا إلى طرح الإشكالية التي تتمحور حول السؤال الجوهري :

[illegible]؟

وتندرج حول هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي مختلف آثار أنظمة الدفع الإلكترونية على أداء البنوك ؟
- هل نتائج استخدام أنظمة الدفع الالكترونية في البنوك ؟
- إلى أي مدى نجحت البنوك الجزائرية في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية ؟ وهل أثرت في أدائها ؟

2 ٢ تسآؤلآت ,ج"

انطلاقا من الإشكالية و التساؤلات الفرعية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية :

- إن مختلف آثار الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية تتمثل في السرعة في أداء الخدمات البنكية وبجودة عالية ودون أخطاء بالإضافة إلى كسب عملاء جدد والمحافظة على العملاء الحاليين.
- إن استخدام أنظمة الدفع الالكتروني يؤدي حتما إلى تقليص نسبة المخاطر و القيود المكانية و الزمانية و التحكم الجيد في كل العمليات البنكية و تحسين المركز التنافسي للبنك.
- لقد نجحت البنوك الجزائرية نسبيا في استخدام أنظمة الدفع الالكترونية وأثر دلك بشكل جلي على أدائها.

3 ٢«إوى ,ج"

من خلال هذا البحث نسعى إلى:

- التعرف على البنوك و نوع العمليات التي يقدمها البنك.
- مواكبة التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية.
- النمو المتسارع لأنظمة الدفع الالكترونية.
- تغيير الطابع التقليدي للبنوك والاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2٢ «إهداف الدراسة»

لكل بحث غايات ترجى من ورائه، وأهداف يرمي إلى تحقيقها من أجل تقديم البديل أو تعديل ما هو موجود، ويبقى إعطاء الأجوبة عن الأسئلة التي تطرحها المشكلة هدف كل بحث ويمكن أن نلخص الأهداف في :

- إطلاع المهتمين في ميدان البنوك بأهمية الموضوع، وما يمكن أن يقدمه من إسهامات فيما يخص عصرنة البنوك.
- الارتقاء بالمصارف الجزائرية نحو العالمية، ومن خلال التطبيق الجيد لأنظمة الدفع الالكترونية المتعامل بها على المستوى العالمي.
- الوقوف على مدى دور أنظمة الدفع في تحسين أداء البنك.

5٢«منهج البحث»

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة بالإشكالية وتحقيقا لأغراض الموضوع قسمنا البحث إلى مجموعة من الفصول على النحو التالي :

الفصل الأول: خصصناه ليكون مدخلا للبنوك من حيث التعريف والنشأة وكذا دراسة أنشطة البنوك، ومختلف هياكله، وكذا التطرق إلى مختلف التقنيات والعمليات التي تتم على مستواه.

الفصل الثاني: لقد بلورنا الأفكار على أنظمة الدفع الالكترونية في البنوك، بالتطرق كذلك إلى مدى استفادة البنوك الجزائرية منها.

الفصل الثالث: و يمثل الفصل التطبيقي: دراسة تطبيقية لكيفية معالجة الشيكات والتحويلات المالية في نظام المقاصة الالكترونية – دراسة حالة بنك تجاري عمومي(BADR_BANQUE)

وفي الأخير **لخصنا عملنا** بخاتمة عامة تحتوي على نتائج البحث بتأكيد أو رفض الفرضيات المطروحة، كما تحتوي أفاقا تسمح بالتعمق أكثر في هذا المجال.

6٢«صعوبات البحث»

يعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية والفرنسية، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني والبحث في شبكة الإنترنت، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تشتمل على الكتب، الدوريات والمجلات، البحوث والدراسات، مواقع على شبكة الإنترنت، النصوص القانونية والزيارة الميدانية للبنك محل الدراسة والبنك المركزي .

7٢«««ضغ ةتآآ«لمآ , ج"

أما عن الصعوبات، فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال إنجاز هذه الدراسة، ولعل أهمها يتمثل في:

- قلة المراجع المختصة وذات العلاقة المباشرة بالموضوع.
- صعوبة فهم وترجمة المصطلحات التكنولوجية كونها لغة علمية تقنية بحتة.
- حداثة التجربة في ما يخص تكنولوجيات أنظمة الدفع الآلية الحديثة بالبنك محل الدراسة خاصة والبنوك التجارية الجزائرية عامة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من موظفي البنك.

الفصل الأول:
مدخل عام حول البنوك

مقدمـة الفصـل

تعتبر البنوك ركيزة من الركائز الهامة في الاقتصاد ، و يرجع الاهتمام بهذه الأخيرة للدور الفعال الذي تلعبه في حلقة التنمية الاقتصادية ،فلقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية .

حيث لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من المتعاملين فقط و لكن أصبحت عملية يومية تضم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات و المنظمات فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها.

وتماشيا مع سياق هذه الدراسة سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالبنوك من خلال توضيح بعض النقاط في ثلاث مباحث كالأتي :

المبحث الأول: التعريف بالبنوك نشأتها أصنافها و وظائفها.

المبحث الثاني: أنشطة البنوك

المبحث الثالث: نظرة حول التقنيات البنكية

المبحث الأول: البنوك

المطلب الأول: تعريــف البنـــوك:

أصل كلمة بنك Banque/Bank هي كلمة ايطالية بانكو Banco و تعني مصطبة ، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيها المتاجرة بالنقود.

أما بالعربية فيقال صرف و صارف و أصرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها .و الصراف و الصيرف و الصيرفي و جمعها صيارفة هو بياع النقود بنقود غيرها . و الصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف .أما المصرف فهي كلمة محدثة و جمعها مصارف تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض و الإقراض.[1]

و يمكن تلخيص عمل البنك بأنه يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم و بذلك يكون مدينا لهم بقيمتها و يعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها ، و بذلك يكون دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها و بهذا يكون قد تاجر بما لا يملكه أي تاجر بما هو مدين به ، و باختصار يستلم و يسلم الأموال و يستفيد من ذلك طبعا .[2]

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء لما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبم يتماشى نع التغير المستمر في البيئة المصرفية .[3]

أما التعريف الحديث : فهو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي ، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلب ذلك من عمليات مصرفية ، تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[4]

1: **القاموس العربي** :المنجد ، الفعل – صرف- ص 242
2 :شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 4،2011، ص 24.
3 :محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، ص 13.
4 :نفس المرجع السابق ، ص 14.

و خلاصة القول فإن البنك منشأة مالية تتاجر بالنقود و لها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار و بين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال .[1]

حسب المشرع الجزائري: تنص المادة 114 من قانون القرض والنقد:

"البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية في المادتين 110و113 من هذا القانون".[2]

المادة 110: "تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل".

المادة 113: "تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل التقني المستعمل".

فالبنك هو هيئة مالية تتاجر بالنقود حيث تختص بتجميع الودائع من الأفراد وتقديمها لأفراد آخرين يكونون بحاجة إليها على شكل قروض.

المطلب الثاني: نـــشأة البــنوك[3]

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل " العراق القديم بلاد ما بين النهرين " في الألف الرابع قبل الميلاد. أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العملية التي تزاولها البنوك المعاصرة لتبادل العملات وحفظ الودائع و منح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات محلية أو أجنبية.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن 13 و القرن 14) و ذلك بعد ازدهار المدن الإيطالية إثر الحروب الصليبية حيث كانت تستلزم هذه الأخيرة نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش العائد منها جلب خيرات كثيرة عن طريق النهب أو الشراء و ترتب عن كل هذا تكدسا في الثروات و نموا متزايدا للفعاليات المصرفية و كان التاجر والصانع والصيرفي من أكثر الناس المستفيدين من هذا التحويل الكبير و قد شاعت فكرة قبول الودائع من اسم إلى اسم بحضور الطرفين فيما بعد بمجرد التظهير و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحاملها من أجل تسهيل عملية الإيداع و التداول و

1 :متوفر على الموقع : **www.sparra .wordpress.com**
2: **قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بقانون النقد والقرض.**
3: شاكر القزويني ، **مرجع سابق**، ص 25 .

حيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم و في مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة قائمة و قد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة و لم تقف ممارسات الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم و هذا هو السحب على المكشوف وهو ما سبب في النهاية إفلاس عدد كبير من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك .

و أقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401 م ، و أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587 م باسم : BANCA DELLA PIAZZA DI RIALTA ،وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609 م [1]

و قد ازدهرت الأعمال الصيرفية في اسبانيا ، البرتغال ، هولندا ، انجلترا و فرنسا نتيجة تدفق الخيرات و المعادن النفيسة عليه في القرنين 16 و 17 م . و منذ بداية القرن 18 م زاد عدد البنوك في أوروبا و زادت وظائفها فبالإضافة إلى الخصم توسعت في الإقراض و التسهيلات الائتمانية و خلق النقود .*

و بمجيء الثورة الصناعية و الدخول في عصر الإنتاج الكبير القائم على تقسيم العمل و الذي يحتاج لتسييره أموال كبيرة ، أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن 19 م و تأخذ شكل شركات مساهمة ، واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض طويل و متوسط الأجل .

و في مجمل القول أن الظهور الحقيقي للبنوك على يد الصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا للتداول نظير الوفاء بالالتزامات المطلوبة من حاملها و التي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى الشيكات ثم أخذ هؤلاء الصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين مقتبل الحفظ الأمين كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتلقونها ،و بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا و ترتب على ذلك بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور و تحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه اليوم.

المطلب الثالث: أنـواع البنـــوك.

1: **نفس المرجع** ، ص 26.

* **خلق النقود** : هو إمكان البنك إحلال تعهد بالدفع محل النقود الفعلية في ما يمنحه من قروض و بذلك يخلق البنك و سائل دفع ، تتمثل في قدرة البنك على التعامل بتلك الوسائل.

في بادئ الأمر كانت البنوك تجارية لأنها كانت تموّل التجارة عن طريق قروض قصيرة الأجل، ومع التطور الحادث في الحياة وظهور عدة قطاعات احتاجت هذه الأخيرة للتمويل كالتأسيس والإنشاء والتي تتطلب مدة زمنية طويلة؛ فظهرت البنوك المتخصصة بهدف تمويل، تحمل فترة الدين وتقليل المخاطر التي تنتج عن الائتمان بفضل اهتمام المصرف بقطاع معين فقط. ومن أهم البنوك المتخصصة التي ظهرت نذكر:

✓ **البنوك التجارية:** هي البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية من قبولها للودائع ، تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية ، أو تحصيلها و فتح الاعتمادات المستندية ، وقد تمارس هذه البنوك أعمال أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية ، بيع و شراء الأسهم و السندات.

وتتميز هذه البنوك بالائتمان قصير المدى فهي بنوك الائتمان أو بنوك الودائع، وتعتمد في تمويلها للغير بالدرجة الأولى على ودائع الأفراد المودعة لديها.

✓ **بنوك الاستثمار**:وهي عبارة عن بنوك للائتمان المتوسط وطويل الأجل، حيث تقرض من يسعى لتجديد رأس ماله الثابت (مصانع، عقارات...) فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع بل تعتمد على رأس مالها الذي يكون كبيرا نسبيا بالدرجة الأولى، على ودائع لأجل، على الاقتراض من الغير لفترة محددة (سندات) وكذلك على المنح الحكومية. وكل هذه الموارد تستحق بعد فترة زمنية طويلة ومعروفة مسبقا.

✓ **بنوك التوفير والاحتياط:**هي مؤسسات مالية تختص بجمع مدخرات الأفراد والمؤسسات التي تستحق عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار، وقد تكون لأجل فتأخذ شكل سندات أو أذونات بحيث تقرضها على فترات مختلفة وفق استحقاق كل مدخرات. فهذه البنوك تعتمد على أموال المدخرين بالدرجة الأولى في تمويل الغير عن طريق القروض.

✓ **البنوك المتخصصة Speccialized Banks** : تعرف المصارف المتخصصة بأنها :تلك المصارف التي تختص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ومن أهم المصارف المتخصصة ، المصارف الصناعية و العقارية .كما تعرف بأنها تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الصناعي و الزراعي أو العقاري و ذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها و التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية.[1]

1 :رضا صاحب أبو حمد، **أساسيات في الجهاز المالي- المنظور العلمي -**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، مرجع سابق ، ص 33.

✓ **بنوك الادخار : Saving Banks** تعمل هذه المصارف على أساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة ، و بعض هذه المصارف لا يستهدف الربح بصورة خاصة ، و إنما يستهدف استقطاب المدخرات و تشغيلها ، أي استثمارها في مجالات محدودة تحددها القوانين و التشريعات النافذة ، و تلقى هذه المصارف دعما من شرائح المجتمع ومن سلطات الحكومة.

✓ **البنوك الإسلامية Islamic Banks** :يعرف المصرف الإسلامي بأنه : مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات و تحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة ، عن طريق أساليب المضاربة و المشاركة و المتاجرة و الاستثمار المباشر ، و تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية و الاستقرار.[1]

✓ **بنوك الأعمال**:تسمى أيضا بنوك التجارة، وهي بنوك لا يقبل عليها الجمهور. وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها والاشتراك في رأس مالها ثم الاستحواذ عليها. فهي بنوك تعمل في سوق رأس المال، في حين البنوك الأخرى تعمل في السوق النقدي.

✓ **البنك الالكتروني:** [2] البنك الالكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الالكترونية والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها، ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان، وقد أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك، وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك وطريقة تقديمها، يستخدم البنك الالكتروني نوعًا جديدًا من النقود يُعرف بالنقود الإلكترونية، وهي عبارة عن نقود غير ملموسة، ولكنها تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتُخَزَّن في مكان أمين جدًا على "الهارد ديسك"

المبحث الثاني: أنشطة البنوك [3]

1 : جمال لعمارة ، **المصارف الإسلامية** ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996 ، ص 48.
2 : مغاوري شلبي، **البنك المحمول والنقود الالكترونية**.
http:// www.islam-online.net
3 :شايب محمد ،**أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**،رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس ،سطيف،2006 ،ص57.

إن التعدد و التنوع في الأنشطة و الخدمات التي يقدمها البنك يكون في شكل إنشاء إدارات أو أقسام (مصالح) تقوم بإنجازها ، و بالتالي فإننا نجد البنك الذي تنوع أنشطته و خدماته يزيد فيه عدد الإدارات و الأقسام ، فهو يختلف بناؤه و هيكله التنظيمي عن البنك محدود النشاط.

وقد تم تحديد أنشطة البنك من خلال عدة أقطاب، وهي: القطب الإداري، قطب التطوير و اللوجيستيك، قطب المراقبة والإستراتيجية وفي الأخير قطب الفروع.

المطلب الأول: القطب الإداري

يحتل النشاط الإداري مكانة هامة في البنوك ، حيث تلعب إدارة هذا الأخير دورا هاما في نجاحه و القيام بمهامه على أحسن وجه، و توجيه مختلف الجهود نجو الاستغلال الأمثل للموارد ، و من هنا كان الاهتمام بدراسة هذه الوظيفة و العمل على ترقيتها من أبرز المسائل المطروحة لدى القائمين بأنشطة البنوك المختلفة.

و تعتبر الإدارة السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها هذه المنظمات وذلك من خلال تحديد مراحل عملية الإنجاز ومعايير الأداء داخل المنظمة .وينظر إلى الإدارة بمعنى وظائف المتمثلة في العملية الإدارية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة.[1]

❖ **الوظائف الأساسية للإدارة المصرفية :**

تنطوي وظيفة الإدارة المصرفية على أربعة وظائف أساسية هي: التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة. وتشكل في مجموعها ما يسمى بالعملية الإدارية المصرفية.

1. **التخطيط:** يعتبر التخطيط من أهم الوظائف الإدارية، فهو عملية تنظيمية توافقية بعيدة عن التلقائية والارتجالية، وبواسطتها تحدد الخطوات التي توصلنا إلى تحقيق الأهداف، وكل هذا وفق الإمكانيات المتاحة والقائمة. كما يمكن اعتباره بأنه عملية الاستعداد لمواجهة المستقبل وما يحدث فيه من تغيرات قد تخل بالنشاط البنكي ، كما أن التخطيط في البنك لا يجب أن يفهم على أساس أنه محتكر على كبار المسؤولين في الإدارة العليا ، و لكن يجب على كل المستويات المشاركة و لو بنصيب معين في العملية التخطيطية (مثل و ضع خطط متعلقة بالنشاط التسويقي البنكي).

1 :محمد عبد الفتاح الصيرفي، **الإدارة الرائدة، دار الصفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2003، ص 197.

2. **التنظيم:** تنظيم الأنشطة المصرفية هو عملية ترتيب وتنسيق الموارد البشرية، المعلوماتية والمادية المطلوبة لإنجاز مهام تحقق هدفا أو أهدافا عامة للبنك. ويعني ذلك أن التنظيم يشمل عملية تحديد المهام المطلوب أداؤها والسلطة الواجب منحها لأداء تلك المهام والمسؤولية التي سيتم محاسبة العاملين على أساسها، و كذا تقسيم العمل و التجميع الإداري للمهام داخل و حدات البنك ، نطاق الإدارة الواجب تطبيقه و درجة المركزية أو اللامركزية المطلوبة في اتخاذ القرارات.[1]

3. **القيادة والإشراف:** تلعب القيادة والوظائف الإشرافية الأخرى دورا هاما في مجال العمل الإداري المصرفي إلى درجة أن مدى فعالية البنك في تحقيق أهدافه يتوقف إلى حد كبير على مدى توفر إطارات من المشرفين الأكفاء بالبنك،ذلك لأنهم يقومون بعملية أساسية داخل التنظيم كتوزيع العاملين و توجيههم إلى طرق العمل المناسبة ،وكذا التدخل في الوقت المناسب لتعديل سلوكهم و طرق أدائهم.

وتختلف أدوات الإشراف وتتعدد، فنجد من بينها الاجتماعات الإشرافية الجماعية أو الفردية، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة المباشرة أثناء أداء العمل والتوجيه المباشر.

4. **الرقابة:** يهدف النشاط الرقابي إلى متابعة العاملين للتأكد من أنهم يقومون بإنجاز الأعمال وفقا للمواصفات أو التعليمات الصادرة إليهم، فالرقابة وسيلة للتأكد من أن البنك يسير نحو تحقيق أهدافه المسطرة بكفاءة وفعالية.و تختلف أساليب الرقابة تبعا لعدة متغيرات من أهمها : طبيعة النشاط الذي تمارسه الأقسام داخل التنظيم ، و أيضا حجم البنك و درجة التشتت الجغرافي لفروعه ، يضاف إلى ذلك أسلوب التنظيم الإداري الذي يتبعه البنك.

المطلب الثاني: قطب التطوير و اللوجيستيك

1 : محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سابق** ، ص 227.

الفرع الأول: خلية التطوير

الوظيفة الأساسية لهذا القطب هو العمل على زيادة نشاط البنك، وذلك بالحرص على احترام القواعد المتعلقة بمهنة المصرفي، وبالخصوص مفهوم الخطر، وتتدرج تحت هذا القطب مجموعة من الوظائف:[1]

1. **وظيفة التوزيع:** هذه الوظيفة موجهة للزبون، فالتوزيع يتضمن توصيل الخدمات المصرفية إلى العملاء في المكان والوقت المناسبين وبالجودة المطلوبة.و لقد تغيرت النظرة إلى نشاط التوزيع ولم يعد أداة تسويقية فحسب و إنما إستراتيجية تمكن البنك من تحقيق سلسلة قيمة تجعله يكتسب ميزة تنافسية في ظل المنافسة المحتدمة التي تواجهها البنوك .

تشمل هذه الوظيفة المصلحة التجارية ومصلحة شبكة التوزيع.

أ- **المصلحة التجارية:** مهمتها الأساسية تتمثل في قيادة وتنشيط النشاط التسويقي وتقوم كذلك بـ:

✓ تحديد بالاتفاق مع مديرية الوكالات الأهداف التجارية التي ينبغي أن تحققها الوكالات والوسائل الضرورية لذلك.

✓ المتابعة الدورية لمدى تحقق الأهداف .

✓ دعم الوكالات و مساعدتها في احتياجاتها التجارية.

ومن أجل أداء أحسن لمهامها فإن المصلحة التجارية تعتمد على الوسائل التالية:

- **الأفراد:** المكلفون بالقيام بالعمليات التجارية المحددة من خلال الوظائف الإستراتيجية ، ومن أجل فعالية أكثر لهؤلاء الأفراد لا بد لهم من تأطير وتكوين.
- **التكنولوجيا:** تسمح التكنولوجيا بتعميق الصلة والتقرب من الزبائن كما تساعد على اتخاذ القرار.
- **صورة البنك:** الوظيفة التجارية تعمل على تحسين صورة البنك من خلال تقديمها لخدمات جيدة إضافة إلى تهيئتها الوكالات وشبابيكها بغية زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمة، ليظهر البنك كمؤسسة مالية تقدم الخدمات العامة وليس كمؤسسة فردية تهدف إلى الربح فقط.[2]

ب- مصلحة شبكة التوزيع: تعتبر هذه القناة مفتاح النشاط البنكي ومرد وديته، ووظائفها الأساسية هي:

1 :Aissa Hidoussi, **Organisation et Métier de la Banque**, (document IFID, Tunisie. 2006), P 13-17.

2 :خالد أمين عبد الله ،**العمليات المصرفية** ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،ص44 .

✓ تطوير شهرة محل البنك من خلال جلب زبائن جدد (الزيادة في رقم الأعمال وعدد المنتجات الموجهة إلى الزبائن).

✓ الاستجابة بكل مهنية لطلبات و استعلامات الزبائن .

✓ الحرص على التحسين النوعي لمجموع الخدمات المصرفية المقدمة.

✓ المشاركة في إدارة المخاطر الناجمة عن عمليات دراسة منح القرض و قرار منحه و متابعة تحصيل هذه الالتزامات.

التقديم وبسرعة ودون خطأ للخدمات المصرفية الكلاسيكية (دفع، خصم، تحصيل،...).

2. **وظيفة الالتزامات:** تضم هذه الوظيفة ثلاث مصالح و تتموقع في مركز تطوير البنك لأن الالتزامات تشكل الجوهر الأساسي للمنتوج البنكي.

أ- **مصلحة الاستقبال ودراسة ملفات القروض:** من المراحل الضرورية الأولى لوظيفة الالتزام ومن مهامها:

✓ ضمان تركيبة ملفات القروض مع صحة المعلومات المقدمة من طرف الزبائن.

✓ وضع ملفات القروض لدى لجنة القرض بالبنك.

✓ ضمان منح القروض من خلال إنشاء عقود منح القروض بموجب الضمانات المقدمة.

✓ الإعلام الدوري للمديرية العامة بتطور التزامات الزبائن تجاه البنك.

ب- مصلحة التسيير والمتابعة: يأتي هذا النشاط بعد إبداء الموافقة على منح التسهيلات.

ج- مصلحة التحصيل: تتدخل في حالة عدم سداد القرض وذلك عند حلول تاريخ الاستحقاق.

3. **وظيفة أسواق رأس المال:** مهمتها القيام بالعمليات المالية كالتوظيف، التغطية والمضاربة لحساب البنك أو لحساب الزبون بالاعتماد على الأدوات النقدية والمالية المتعلقة بكل سوق ، وتختلف هذه العمليات حسب طبيعة السوق (السوق النقدي بالعملة المحلية و الأجنبية ، سوق الصرف الفوري و الآجل) ، و الأنشطة المتعلقة بهذه الوظيفة تتمثل في :

أ – عمليات لحساب الزبائن : سواء كانوا طالبين أو عارضين لرؤوس الأموال ، كما يقوم البنك محل الزبائن في شراء الأسهم ، السندات ،العملات الأجنبية ،و إدارة المحافظ الاستثمارية لهم.

ب – عمليات لحساب البنك : عندما يكون البنك في حاجة إلى توظيفات مالية أو تغطية لبعض المخاطر فإنه يسعى إلى التسيير الأمثل لخزينته من خلال قيامه بعمليات المضاربة ، التوظيف و التغطية.

هذه العمليات تتطلب معرفة واسعة ودراية عميقة بقواعد المالية الدولية وتقنياتها،كما تتضمن هذه المعرفة على وجه الخصوص التحكم في ميكانيزمات الصرف و تطورات الأسواق المالية الدولية و الاتجاهات العامة لهذه التطورات .[1]

كذلك ضرورة هيكلة وتنظيم مجمل المكاتب الأمامية والخلفية.

- **المكاتب الأمامية** : مهما كان نوع العملية (عمليات متعلقة بالزبون أو بالبنك) المكاتب الأمامية تتكفل بقبول الأوامر عن طريق الهاتف والفاكس وتنفيذها بسرعة مع الأخذ بعين الاعتبار للتقلبات في مختلف الأسواق الوطنية والدولية وتنفيذ هذه الأوامر من قبل المكاتب الأمامية يتم من خلال عمليات الربط بأنظمة المعلومات الخارجية.
- **المكاتب الخلفية** : بالنظر لأهمية المبالغ المتداولة في الأسواق المالية والمخاطر الناجمة عنها فإنه كان من الضروري تعويض المكاتب الأمامية بإنشاء مكاتب خلفية وفق صرامة تنظيمية مكلفة بتسجيل ومراقبة العمليات وضمان المعالجة الآلية والمحاسبية للعمليات التي تقوم بها المكاتب الأمامية.

4. **الوظيفة الدولية:** من خلال هذه الوظيفة يمكن للعميل القيام بعملياته الخارجية كعمليات التجارة الخارجية و تحويلات الأموال ،وذلك بالاعتماد على الشبكة المشتركة (المراسلون الأجانب) بين البنوك المراسلة والبنوك المحلية . ولدى اتفاق البنكين المحلي والمراسل على شروط التعامل يتبادل البنكين الوثائق الخاصة بضبط التعامل الذي قد ينشأ بينهما ، و تسمى هذه الوثائق بوثائق ضبط التعامل مع البنوك المراسلة *Control Document* ، حيث تتكون هذه الأخيرة من :[2]

- ✓ أسماء و نماذج توقيعات الموظفين المفوضين بالتوقيع عن كل من البنكين.
- ✓ الرموز البرقية المعتمدة.
- ✓ المفاتيح السرية .
- ✓ مفاتيح نظام سويفت.

تسمى كذلك هذه الوظيفة بوظيفة العلاقات الخارجية المشرفة على نشاط البنك الخارجي .[3]

أ) التجارة الخارجية : العمليات التي تتم من خلالها تتمثل في عمليات التصدير و الاستيراد ، و تسمى كذلك طرق تمويل التجارة الخارجية (التمويل قصير ،متوسط ، و طويل الأجل للتجارة الخارجية).

ب) العلاقات الدولية : وظيفتها حماية علاقة الشراكة مع مختلف المراسلين من خلال :

1 :الطاهر لطرش،**مرجع سابق**، ص 93.
2:ماهر كنغ شكري ، **العمليات المصرفية الخارجية** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2004،ص 29.
3 : خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق** ، ص 44.

- ✓ تمثيل البنك في مختلف المفاوضات المتعلقة بإنهاء اتفاقيات القروض وأخرى مع البلدان الخارجية.
- ✓ إدارة و ترويج العلاقة مع المراسلين الأجانب .
- ✓ معالجة مختلف الشكاوى للمراسلين الأجانب .
- ✓ تنظيم لقاءات الأعمال و المشاركة في المعارض الدولية .
- ✓ مساعدة المؤسسات في المناقصات الدولية.

الفرع الثاني: الوظيفة اللوجيستيكية

هذه الوظيفة (القطب) يتم من خلالها تسيير التدفقات المادية (Flux Physique) وتدفقات المعلومات (Flux d'Information) ،وهذا يعني أن القطب اللوجيستيكي يزود الأقطاب الأخرى للمؤسسة البنكية بالوسائل الموافقة للسير الحسن.

1. **وظيفة نظام المعلومات:** يعرف نظام المعلومات على أنه :"مجموعة أو مجمل الوسائل البشرية والمادية والإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات في المنظمات". و يمكن لوظيفة نظام المعلومات أن تساعد على :

- ✓ مساعدة المديرين على تحليل محيط البنك (بنوك منافسة ، ظروف و أوضاع اقتصادية ،...).
- ✓ ضمان الوسائل الملائمة و بشكل دائم لمعالجة المعلومات التي يكون النشاط بحاجة إليها.
- ✓ اقتراح و ضمان تشغيل الحلول التقنية التي تسمح بتسيير جيد للبنك.
- ✓ تطوير و تصميم و تحديث النماذج و الإجراءات الضرورية لسير مختلف الأنشطة البنكية ، و كذا القيام بعمليات الرقابة و المتابعة.

إذن، فإنه لتصميم واستخدام هذه الوظيفة بكفاءة، لابد أولا من فهم البيئة والهيكل التنظيمي ومختلف الأنشطة، بالإضافة إلى دور الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية، ثم يتم فحص ودراسة الإمكانيات والفرص المقدمة من الإعلام الآلي لتقديم الحلول، وكذلك التنظيم بمختلف مكوناته (الأفراد ، الهيكل ، الإجراءات التشغيلية ،...).

2. **وظيفة الإنتاج البنكي:** إن المهمة الأساسية لهذه الوظيفة تتمثل في إدارة التدفقات المتولدة من خلال تسيير الأصول المالية للزبائن و أخذا بعين الاعتبار لتعدد الدعائم و التدفقات .

وبالتالي يمكن أن نميز أربعة وظائف أساسية هي:

أ- **وظيفة إدارة الودائع و الادخارات:** مكلفة بتسيير مجمل الحسابات الجارية والودائع الادخارية للزبائن، وذلك معرفة العوامل التي يمكن أن تؤثر فيها، وضمان التأكد من صحة المعلومات خاصة عند فتح، تغيير، غلق الحسابات... وأخذها بعين الاعتبار في نظام الإعلام الآلي إضافة إلى ضرورة الاطلاع على القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط هذه الوظيفة.

ب- **وظيفة إدارة الأوراق المالية:** من خلال إدارة وتسيير الأوراق المالية للعملاء (بيع وشراء...).

ج- **وظيفة نظام الدفع:** تقوم بمعالجة مجمل تدفقات الدفع المادية وغير المادية (نقود قانونية، كتابية، نقد آلي)، هذه المصلحة مكلفة كذلك بإصدار مختلف وسائل الدفع مع العمل على تسييرها وتحصيلها من خلال نظام الاتصالات عن بعد أو المقاصة الإلكترونية.

3. **وظيفة الوسائل العامة:** من مهامها ما يلي:

- ✓ تأمين احتياجات البنك من مختلف المشتريات من الوسائل المادية (التأثيث، البنايات) الضرورية لأنشطته وعمل فروعه.
- ✓ إدارة الذمة المالية للبنك و السهر على صيانته و حمايته.
- ✓ ضمان أمن الأفراد ، الأموال ، الأثاث ، المباني ،و الإعلام الآلي .
- ✓ ضمان مسك محاسبة دقيقة لمجمل البنايات و الأثاث من أجل تسهيل العمليات الجبائية.

4. **الوظيفة القانونية، التحصيل والمنازعات:** تختص بتحرير الإشعارات وكافة أنواع المراسلات القانونية فضلا عن دراسة مواقف البنك القانونية.فإذا كان طرفا في أحد المنازعات التي تترتب على ممارسة هذا النوع من الأنشطة مما يترتب عليه مسؤوليات معينة تجاه الغير كما هو الحال في التزاماته و مسؤولياته عن إصدار خطابات ضمان أو اعتمادات مستندية ، و كذلك من مهامها مراقبة و متابعة إجراءات التحصيل و دراسة و متابعة المؤسسات في حالة العسر أو التي هي قي حالة التصفية.[1]

5. **وظيفة الموارد البشرية:** مصطلح الموارد البشرية قد أصبح أكثر استخداما في الوقت الراهن، ويشير إلى القوة التي يمتلكها الأفراد فقد تجلت أهمية وظيفة الموارد البشرية اليوم من خلال الاختصاصات المتنوعة التي أسندت إلى هذه الوظيفة، والتي تتمثل في تحليل العمل والاختيار ، تدريب الأفراد، الترقية، النقل وتصميم برامج الأجور والحوافز والاتصالات والمعلومات، كذلك تحسين ظروف العمل والعلاقات الاجتماعية.

1 : خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق** ، ص 43.

المطلب الثالث: قطب المراقبة والإستراتيجية

يتمثل دور هذا القطب في التنبؤ بالتطورات الحاصلة أو المتعلقة بالمحيط البنكي، إضافة إلى تحديده للأهداف الأساسية طويلة الأمد للبنك مع تبني مجموعة من الأفعال وتخصيص الموارد الضرورية في سبيل تحقيق تلك الأهداف، هذه الأخيرة هي خطوات محددة على طريق تحقيق الرسالة الخاصة بالبنك.

الفرع الأول: وظيفة المراقبة

ويمارس النشاط الرقابي من خلال عدة مصالح هي: [1]

1. **مصلحة التفتيش:** وتعرف كذلك بمصلحة التدقيق والتفتيش، حيث تختص بمراجعة العمليات مستنديا ومحاسبيا للتأكد من صحة التسجيل وسلامة التنفيذ و دقة الخطوات سواء من النواحي الإدارية أو الفنية و تطابق ذلك مع التعليمات المرسومة.[2]
2. **مصلحة المراقبة الداخلية والإعلام الآلي:** هذه المصلحة مكلفة بتحليل فعالية نظم المنظمة وسير عمل البنك، بعبارة أخرى هي مكلفة بتدقيق إجراءات وأرقام (حسابات) مختلف أقسام البنك.
3. **مصلحة مراقبة التسيير:** تسمح للمديرية العامة بقيادة نشاط البنك، وذلك اعتمادا على مختلف الوسائل والأدوات المتعلقة بالمراقبة والتنبؤ (الميزانيات...)، وتحديد الأهداف والوسائل الضرورية لتحقيقها.
4. **مصلحة مراقبة الخطر:** مكلفة بتحديد هوية وشكل الأخطار، مع العمل على إدارتها (خطر سعر الصرف وسعر الفائدة، خطر السوق،...)، مع القيام بتخصيص المؤونات اللازمة، تسمى هذه المصلحة كذلك بمصلحة الاستعلامات والأخطار المصرفية، هذه الأخيرة تقوم بتحضير المعلومات الكافية عن جميع المتعاملين مع المصرف الذين لهم تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة أو الذين يتوقع المصرف أن يتعاملوا معه ممن لهم تسهيلات في الوقت الحاضر.[3]

ونظرا لتنوع تلك المخاطر و أهمية قياسها و إدارتها بأسلوب علمي فإنه لا يختلف اثنان على أهمية جهاز الاستعلامات بالبنوك إذ أن النتائج التي تتضمنها تحرياته وتقاريره عن العملاء المرتقبين والحاليين وحتى المتوقفين عن السداد هي محور أداء البنك، فهو يمثل جهاز الإنذار المبكر لجهاز الائتمان.[4]

---

1 :Aissa Hidoussi .p 20

2 : خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق** ،ص44.

3 : زياد رمضان و محفوظ جودة ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2003، ص 168.

4 : أحمد محمود عمارة ، **البنوك التجارية من الناحية العلمية** ،دار النهضة العربية، القاهرة ،2000 ،ص 105.

5. **مصلحة الدراسات المالية، الاقتصادية والإستراتيجية:** تزود هذه المصلحة المديرية بالمعلومات حول مختلف التطورات الاقتصادية، فتقوم برسم السياسات الائتمانية بما يضمن للبنك أكبر عائد ممكن من الربح مع توفير أكبر قدر ممكن من الأمان، وإصدار النشرات المالية والاقتصادية الإحصائية عن النشاط المصرفي والوضع الاقتصادي في البلد ككل ، كذلك متابعة التشريعات المالية و النقدية قصد تطبيقها من جهة و بيان أثرها عل البنك من جهة أخرى.[1]

كل هذه الأنشطة وغيرها تساعد البنك على وضع إستراتيجيته على المدى الطويل، وتمكن مختلف أقسام البنك من ممارسة وظائفهم في أحسن الظروف.

الفرع الثاني: الوظيفة المالية

يعتقد الكثيرون أن الإدارة المالية والمحاسبية يؤديان نفس الوظائف، وهذا الأمر غير صحيح. وبداية يمكن القول بأن هناك علاقة بين الوظيفتين،حيث توفر الوظيفة المحاسبية المدخلات الرئيسية للإدارة المالية، حيث أن وظيفة المحاسبة تخضع للمراقب المالي الذي يتبع بدوره نائب الرئيس للتمويل .[2]

ومن أهم المهام الوظيفة المالية ما يلي:

- ضمان التوازن بين أصول وخصوم الميزانية.
- ضمان نجاعة المعلومات المحاسبية المتاحة و مدى احترامها للتعليمات القانونية.
- المساهمة في إعداد الإستراتيجية المالية للبنك.
- التنبؤ بكل التهديدات والفرص، والتي يمكن أن تؤثر على ربحية الميزانية العامة للبنك.
- ضمان السير اليومي للخزينة والمبادلات اليومية للبنك مع الخارج.

❖ إن نشاط الوظيفة المالية مقترن بوظيفتي المحاسبة والخزينة:

1. **مصلحة المحاسبة:** مهمة مصلحة المحاسبة في البنك هي إنتاج أو إعداد التقارير المحاسبية، القانونية والتنظيمية (حسابات الاستغلال، حسابات النتائج، الميزانيات،..)، وتقوم هذه المصلحة بمسك الدفاتر المحاسبية النظامية مثل: سجل اليومية الرئيسي، دفتر الأستاذ والدفاتر الفرعية الأخرى مثل: سجلات المصارف والحسابات الخارجية،...كما تقوم بتطبيق جميع التعليمات المحاسبية الصادرة من الإدارة العامة.[3]

1 : خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 45.
2: محمد صالح الحناوي ، و إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 25.
3 : زياد رمضان و محفوظ جودة ، **مرجع سابق** ، ص 196.

2. **مصلحة الخزينة (الصندوق):** تضمن هذه المصلحة في كل لحظة الأموال الضرورية لسير العمل بالبنك، وتقوم هذه المصلحة بتلقي الأموال النقدية التي يودعها العملاء ودفع الأموال لهم بموجب شيكات أو أوامر دفع من حساباتهم أو حسابات أشخاص آخرين، تحفظ هذه النقود داخل الغرف المحصنة، ولغاية الدقة والضبط تتم عملية ضبط حركة الصندوق (الواردات، المدفوعات والرصيد) دوريا، يوميا، شهريا وسنويا.[1]

المبحث الثالث: تقنيــات البنوك

إن البنك التجاري ولكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد ومؤسسات)، لابد له من توفير العديد من الخدمات المصرفية، ابتداء من خدمات الصندوق إلى خدمات توظيف الأموال في شتى مجالات التوظيف المتوفرة للبنك، كما يمكن له المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية وتمويل مختلف فعاليات الاقتصاد القومي، لذلك بإمكاننا ذكر أهم وظائف وخدمات البنوك التجارية باستعراض عملياتها وتقنياتها بالتفصيل على النحو التالي:

المطلب الأول: عمليات الصندوق (الحسابات المصرفية)

لقد رأينا في السابق أن الوساطة المالية هي حلقة تصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي و بالتالي فهي تقيم علاقات مالية بين طرفين ،و تتم واقعيا بفتح ما يسمى بالحساب، فهو رمز هذه العلاقة (علاقة مالية)، به تتم الرابطة المالية بين البنك وصاحبه (صاحب الحساب).و هو بهذا المعنى تعبير عن التجسيد المادي لهذه العلاقة الموجودة بين الوساطة المالية و مختلف زبائنها. و لذلك من الأهمية بمكان معرفة ماهية الحساب ، و أنواع العمليات التي يمكن إجراءها على هذه الحسابات.

الفرع الأول: الحساب المصرفي

أ- **تعريف الحساب المصرفي:** يحتاج الأشخاص (طبيعيين كانوا أم اعتباريين) إلى ربط علاقات مع البنوك من أجل الاحتفاظ بأموالهم لديها في شكل ودائع إذا كان لديهم فائض في التمويل، أو الاستفادة من التسهيلات البنكية في شكل قروض مثلا (إذا كانت لديهم حاجة إلى التمويل). وتجسد هذه العلاقة في قيام شخص معين بفتح حساب في البنك الذي يختاره.و يعتبر الحساب مفتوحا بإعطاء رقم تسلسلي يرمز إلى صاحب الحساب و يدل على قيام العلاقة بين هذا الأخير و البنك . و بمجرد فتح الحساب يقبل الطرفان

1: زياد رمضان و محفوظ جودة ،**مرجع السابق** ، ص 127.

على إجراء العمليات المالية بينهما بواسطة هذا الحساب، و مع ذلك لا يعد الحساب شرطا لإجراء كل العمليات المالية بين البنك و زبونه، إذ هناك بعض العمليات التي يمكن تنفيذها دون اللجوء المسبق لفتح الحساب .

لكن هذه الحالات ليست هي القاعدة و يبقى فتح الحساب ضرورة لمعظم العمليات البنكية مع الزبائن.[1]

وعلى هذا يمكن تعريف الحساب من وجهتي نظر:

- ✓ **من الناحية المجردة:** عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك
- ✓ **من الناحية العملية والقانونية:** عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما، سواء كانت إيداع أو سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين.[2]

و الحساب هو رمز شخصي لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه أو بأمر منه ، و يتجسد هذا الأمر في الإمضاء على وثيقة السحب المتمثلة في الشيك. و من جهة أخرى يعطي فتح الحساب الحق لصاحبه الاستفادة من دفتر شيكات يستعملها في عمليات السحب أو من دفتر خاص تسجل فيه كل عمليات الإيداع و السحب .

ب- الدور القانوني للحساب المصرفي: للحساب المصرفي دور قانوني مهم يتجسد في كونه وسيلة إثبات وتسوية "ضمان"، فضلا عن كونه وسيلة خاصة للتعامل المصرفي.[3]

- **الحساب المصرفي أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب:** فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب والودائع تسجل فيه، كما سوف نرى في العمليات على الحسابات.
- **الحساب المصرفي وسيلة ضمان بالنسبة للبنك:** إن دور الحساب المصرفي كوسيلة ضمان تنبع من آلية عمل هذا الحساب ذاتها (الحركات الدائنة والمدينة للحساب)، وذلك فيما يتعلق على وجه التحديد بالحساب الجاري.[4]

1 :الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 15 .
2 :أحمد هني ، **العملة و النقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1991، ص 77 .
3 :فائق محمود الشماع، **الحساب المصرفي**، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2003 ، ص 7.
4 :الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 16.

- **الحساب المصرفي وسيلة إثبات محاسبية:** لأنه يؤدي إلى تثبيت آثار العمليات القانونية الناشئة بين أطرافه (المصرف وصاحب الحساب) من خلال جدول ثنائي الجانب.[1]

✓ **الجانب المدين في الحساب المصرفي** *Débit*: حيث تدرج في هذا الجانب جميع العمليات التي تمثل التزاما في ذمة العميل للبنك، أو بعبارة أخرى يمثل هذا الجانب حقوق البنك اتجاه العميل صاحب الحساب.

✓ **الجانب الدائن في الحساب البنكي** *Crédit*: حيث يتضمن هذا الجانب من الحساب جميع المبالغ التي تمثل حقوق العميل اتجاه البنك.

إن الفارق بين الجانبين داخل الحساب الواحد يمثل الرصيد الذي قد يكون مدينا عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن، أو دائنا في حالة العكس، وتجدر الإشارة إلى أن الحساب البنكي لا يمكن أن يكون مدينا خاصة بالنسبة للأفراد.

ج- فتح الحسابات: بعد أن عرفنا ما هو الحساب المصرفي ودوره القانوني، وكذلك جانب الحساب المصرفي، نحاول أن نتعرف عن كيفية فتح الحسابات المصرفية بالنسبة للأشخاص الطبيعية والمعنوية، وإقفالها والأسباب التي تدفع إلى ذلك.

- **فتح الحساب لصالح الشخص الطبيعي:** بصفة عامة، يمكن فتح الحساب لصالح الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالأهلية القانونية والحقوق المدنية، و يختلف الأمر عند فتح الحساب فيما إذا كان الشخص بالغا أم لا ، وعموما كل شخص بالغ يمكنه أن يفتح حسابا له في أي بنك يختاره دون عراقيل أو شروط، ما عدا تلك الشروط المنصوص عليها قانونا.كما يمكن للقصر (الذين لم يبلغوا سن الرشد القانونية) أن يقوموا بفتح حسابات لهم على الدفتر دون تدخل من ممثلهم القانوني ، و يمكنهم أيضا السحب علة هذا الحساب و دون تدخل ممثلهم ،هذا فقط إذا تجاوز سنهم *16* سنة (المادة *172* من قانون النقد و القرض).

أما الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن *16* سنة ، فإن فتح الحسابات لصالحهم يجب أن يتم من طرف وصيهم الشرعي .

كما أن عمليات الإيداع أو السحب على الحساب يجب أن تتم من طرف الوصي الشرعي .

و يحدث أحيانا أن ترفض البنوك القيام بفتح حساب بنكي لشخص ما ، و يمكن لهذا الشخص في هذه الحالة أن يتوجه إلى البنك المركزي الذي يعين له بنكا يفتح له حساب فيه (المادة *171* من قانون النقد و القرض).[2]

1 :فائق محمود الشماع، **مرجع سابق**، ص 19.
2:الطاهر لطرش، **مرجع سابق** ، ص20 .

- **فتح الحساب لصالح الشخص المعنوي:** تفتح لصالح الأشخاص المعنويين حسابات بنكية، ويجب على البنك قبل إتمام إجراءات فتح مثل هذه الحسابات أن يتأكد من الشخصية القانونية للمؤسسة أو الشركة (وجودها القانوني، اسمها، عنوانها، مقرها الاجتماعي،...)، كما ينبغي التأكد من هوية أو أهلية الأشخاص الذين يمثلونها.

و يكون عادة الشخص المؤهل لتمثيل الشركة هو مسيرها ، و في أحيان عديدة يمكن لمسيري هذه الشركات أن يفوضوا جزء من سلطاتهم فيما يخص التعامل مع البنوك إلى إداريين آخرين يقومون بالعمليات البنكية لصالح الشركات التي يمثلونها و ذلك في ظروف معينة و في فترات محدودة خاصة في غياب المسير الأول للشركة .و قبل أن يقبل البنك بهذا التفويض ينبغي عليه أن يتأكد بأن الشخص الذي قام بالتفويض يملك الصلاحية القانونية للقيام بذلك ، و يجب الذكر أن كل العمليات التي تجري في ظل هذه الظروف إنما تتم تحت المسؤولية الكاملة للمفوض.

د- إقفال الحساب: قبل الحديث عن إقفال الحسابات المصرفية من المفيد أن نذكر بالفرق الموجود ما بين الحساب المرصد والحساب المقفل.

- **الحساب المرصد:** هو ذلك الحساب الذي تجمع فيه المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة وإخراج الفرق ووضعه في الجهة التي تحتوي المبلغ الأصغر مع تبيان طبيعته المحاسبية.و الحساب المرصد يمكن استعماله بعد ترصيده لإجراء عمليات أخرى.
- **الحساب المقفل:** هو ذلك الحساب الذي يشطب تماما من جدول الحسابات بالنسبة لصاحبه، ولا يمكن استعمال الحساب المقفل مرة أخرى لإجراء عمليات أخرى.

وفيما يلي الحالات التي يمكن من خلالها قفل الحساب المصرفي:[1]

- ✓ يعتبر الحساب مقفلا في بعض الحالات عند انتهاء العملية التي فتح من أجلها مثل الدفع المعتمد.
- ✓ يقفل الحساب في حالة طلب أحد الطرفين، صاحب الحساب أو البنك.
- ✓ في حالة وفاة صاحب الحساب، يجمد هذا الحساب إلى غاية تسوية مشكلة الوراثة وتعيين خلافة صاحب الحساب المتوفى.
- ✓ يقفل الحساب أيضا عندما يتوقف صاحبه عن العمل التجاري، أو عند إفلاسه أو لأي أسباب أخرى تؤدي إلى وقف نشاطه التجاري.

1: الطاهر لطرش، **مرجع سابق** ، ص 23.

✓ يقفل أخيرا الحساب بمبادرة من البنك كإجراء عقابي ضد الزبون الذي يظهر سلوكا في معاملاته يخل بمصداقيته، وفي هذه الحالة يتم إخطار البنك المركزي.

هـ- العمليات على الحسابات (العمليات التي تحرك الحسابات):يمكن لصاحب الحساب إجراء ثلاثة عمليات أساسية على الحسابات وهي : عمليات الإيداع النقدي، السحب النقدي والتحويل .

- **عمليات الإيداع:** يقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك قصد الاحتفاظ بها، وتزيد عمليات الإيداع في رصيد حساب الزبون كما تزيد من موارد البنك وفيما يلي حالات الزيادة في الحسابات:[1]

✓ الإيداعات النقدية من قبل صاحب الحساب المصرفي نفسه، أو من قبل الغير ولكن لمصلحته، أو من قبل البنك نفسه مثل: إيداع أرباح وفوائد المحفظة المالية للزبون (المودعة لدى البنك لكي يديرها نيابة عنه)، مثل :القسائم " الفوائد السنوية للسندات".

✓ إيداعات الصكوك والأوراق التجارية (مثل الكمبيالة) المقدمة للإيداع أو الخصم.

- **عمليات السحب:** المسحوبات هي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه مستعملا في ذلك الشيك، أو بتقديم الدفتر في حالة الحساب على الدفتر، ويمكن أن يكون إجراء مثل هذه العملية إما لفائدة صاحب الحساب أو لفائدة أي شخص آخر يؤمر بالدفع لصالحه من طرف صاحب الحساب شخصيا. وحالات النقصان في الحساب كالآتي:[2]

✓ سحب المبالغ *Retrait*: والسحب إما مباشرة من قبل الشخص نفسه ولقاء وصل موقع من قبله وإما سحب من قبله بموجب صك الحساب لشخص أو جهة، وإما سحب بقصد إرسال حوالة بريدية *Mandat*،وإما أمر تحويل *Virement* من حساب إلى حساب.

✓ قيام البنك نفسه بالسحب من حساب الزبون مبالغ مستحقة له أي البنك على الزبون: عمولات، شراء أوراق مالية للزبون، ...الخ.

✓ قيام البنك نفسه بالدفع – من حساب الزبون – لقوائم دورية كالهاتف أو الكهرباء، وهنا طبعا لا بد من تخويل مسبق من صاحب الحساب إلى البنك لكي يتولى ذلك بصفة دورية.

- **أمر التحويل** *le Virement*: هو عملية مصرفية يتم بمقتضاها نقل مبلغ من حساب مصرفي إلى حساب آخر بواسطة قيد المبلغ مرة في الجانب المدين من حساب الآمر بالتحويل، وقيد المبلغ مرة ثانية

1: شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 84.
2 :الطاهر لطرش ،**مرجع سابق** ، ص 25.

في الجانب الدائن من حساب المستفيد، وقد يكون الأمر بالتحويل كتابيا، بمعنى له صيغة خطية يضعها البنك تحت تصرف أصحاب الحسابات لديه، أو شفويا عن طريق الهاتف.[1]

وعملية التحويل ثلاثة أنواع:[2]

- ✓ **تحويل داخلي:** من حساب إلى حساب داخل نفس الوكالة أو البنك بواسطة عملية محاسبية، أي مجرد تسجيل محاسبي دون أو يؤثر ذلك على الرصيد الكلي لهذا البنك من النقود المركزية.
- ✓ **تحويل من وكالة إلى وكالة تابعتين لنفس البنك** *Virement Inter Siège*: وهنا لا يتأثر كذلك الرصيد الكلي للبنك.
- ✓ **التحويل من حسابين مختلفين في بنكين مختلفين:** ويتأثر رصيد البنكين بذلك حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل وينقص رصيد البنك الذي يسحب عليه الأموال.

❖ و عليه فإن عملية التحويل عملية مبسطة للدفع ، القصد منها الاقتصاد في استعمال الشيكات طالما أن انتقال الأموال يتم داخل البنك ، كما يمكن تقسيم عملية التحويل إلى :

- ✓ **تحويل مباشر** :إذا كان الحسابان المعنيان في نفس البنك (بكافة فروعه).
- ✓ **تحويل غير مباشر**: إذا كان البنكان مختلفين ، وفي هذه الحالة يتم النقل عن طريق البنك المركزي (غرفة المقاصة)، إنه تحويل يجري بين البنوك ، وكلها لديها حسابات جارية في البنك المركزي حيث تتم عملية المقاصة.

الفرع الثاني: أنواع الحسابات

إن الحسابات التي تفتحها البنوك التجارية كثيرة ومتنوعة تبعا لعمليات الإيداع أو التوظيفات لدى البنك التي يقوم بها الأشخاص، ويمكن تصنيفها كما يلي:

- ✓ حسابات الودائع الجارية.
- ✓ حسابات التوفير أو ودائع التوفير.
- ✓ حسابات لأجل أو الودائع لأجل.
- ✓ حسابات الودائع بإخطار.

1: **نفس المرجع السابق** ، ص 25.

2 : Banque d'Algérie, **Comité de Normalisation** - Normes Inter Bancaires de Gestion Automatisée des Instruments de Paiement-, Janvier 2005,P23.

أ- **الودائع الجارية –تحت الطلب-:** هذه الودائع تحت تصرف أصحابها كما يدل عليها اسمها، ويحق للمودع أن يسحب الوديعة كلها أو جزء منها في أي وقت شاء،وعلى الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض ولا شيء يمنعه عن ذلك سوى ما يتوقعه من عمليات السحب.

إذن فدور البنك هنا في الودائع تحت الطلب هو دور المؤتَمن على المال ودور أمين الصندوق بالنسبة لزبونه المودع والودائع تحت الطلب تشمل:

✓ **حسابات الشيكات:** يفتح لأجل أفراد أو لشخص معنوي لتلبية احتياجاتهم الآنية للسيولة، وكذلك يثبت جميع العمليات بين البنك وعميله، وعادة ما يفتح هذا النوع من الحسابات المصرفية لغير التجار لإيداع مدخراتهم النقدية أو للتجار، ولكن لتقييد عملياتهم الشخصية لا التجارية فهو لا يقيد في الأصل إلا الودائع أو السحوبات لصالح عملاء البنك والمتعلقة بأغراض شخصية.[1]

إن حساب الشيك هذا يجب أن يظل رصيده دائنا، أي موجبا لصالح العميل، ونادرا ما يكون مدينا إلا في حالات استثنائية عندما يسمح البنك لعميله بإجراء عمليات السحب على المكشوف، ويسمى بحساب الشيك نظرا لأن كل عمليات السحب على هذا الحساب لا تتم إلا بواسطة الشيك ويسمى أيضا "الحساب للإطلاع".

✓ **الحساب الجاري:** يفتح هذا الحساب للتجار لاستعماله في عملياتهم المهنية وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين، ومن خصائصه الأساسية إمكانية أن يكون مدينا تبعا للتدفقات المالية لصاحب هذا الحساب حتى ولو لم يكن به أي رصيد.[2]

إن كل من حساب الشيك والحساب الجاري يعطي الزبون المعني بالأمر حق استعمال الشيك وكل منهما لا يدر فوائد لصاحب الحساب، والسبب هو أن البنك هنا ليس سوى أمين صندوق تحت تصرف صاحب الحساب، أما الفرق بينهما فهو أن حساب الشيك يجب أن يكون دائنا باستمرار أما الحساب الجاري فيمكن له أن يكون مدينا، لذا فهو لا يمنح إلا لأشخاص لها فعاليات اقتصادية، إنتاجية أو خدمية.

ب- **الودائع لأجل:** هي الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى البنوك لمدة محددة، يتفق عليها الطرفان، ولا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالبنوك عندما يكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره، وتمنح هذه الودائع فوائد تفوق الفوائد التي تمنحها ودائع التوفير.[3]

1: عبد الحق بوعتروس **الوجيز في البنوك التجارية** – عمليات، تقنيات وتطبيقات-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ، ص 20.

2 :الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 36.

3: رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف** – مدخل تحليلي كمي معاصر-،دار الفكر، عمان، الأردن، 2002 ص 82.

وعادة تسعى البنوك بنفسها عن طريق الإعلان وحافز الفائدة إلى جذب الودائع لأجل، وتشمل هذه الأخيرة على:[1]

✓ **الحساب لأجل:** بفتح الحساب لأجل عند التقدم للبنك بطلب بغية وضع مبلغ من المال تحت تصرف البنك لمدة زمنية معينة، وينتهي حساب الوديعة باستردادها بنهاية المدة ومعها الفائدة، أو قبل نهاية المدة المحددة ولكن بدون فائدة، وطبعا يعطي البنك في مثل هذه الوديعة إلى المودع سندا يثبت حقه ويسمى صك الوديعة، وهو سند اسمي وشخصي يدون فيه: اسم صاحب الحساب، مبلغ الحساب، تاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة المتفق عليها.

✓ **أذون الصندوق وأذون الادخار:** فأما أذون الصندوق فهي سندات لحاملها أو لأمر أو اسمية، ومدتها تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنتين، وأما أذون الادخار فهي نوع من أذونات الصندوق، ولكن تستحق السداد في أي وقت بعد مرور ثلاث أشهر. والأذون هي بكل بساطة إثبات من قبل البنك لدينه اتجاه أصحابها الذين أقرضوه. فهي إذن تمثل اعترافا باستلام ودائع لأجل، وهي تعطي فوائد تتصاعد تبعا لأجل السند.

ج- **ودائع التوفير:** وهي الأموال التي تودع في البنك لغاية التوفير ويكون عليها فائدة، وعادة ما يلجأ لهذا الحساب ذوي الدخل المحدود.

✓ **حساب التوفير:** هذا النوع من الحسابات يفتح عادة للأشخاص الطبيعيين لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا، ويحق للمودع صاحب الحساب أن يسحب من رصيده في أي وقت شاء، فهي شبيهة في ذلك بالودائع الجارية، ومن خصائصها:[2]

- تعتبر هذه الحسابات شخصية لا يحق لغير صاحب الحساب أو ورثته أو وكلائهم السحب منهم.
- يمنح عادة صاحب الحساب دفتر باسمه يطلق عليه اسم دفتر التوفير.
- لا يعطي صاحب الحساب دفتر شيكات.

د- الودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع لا يختلف عن الودائع الأخرى إلا من حيث أن العميل له الحق في السحب من وديعته بإشعار مسبق موجه للبنك، قد تكون مدته أسبوع أو أسبوعين أو أكثر من ذلك حسب الاتفاق، ومن مميزات هذا النوع من الودائع ما يلي:[3]

1 :شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 82.
2 :جميل سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي- المنظور** العلمي - دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 137.
3:عبد الحق بوعتروس،**مرجع سابق** ،ص34.

- تكون للبنك حرية أكبر نسبيا في مجال استعمالها في عمليات الإقراض والاستثمار، كونه على علم بالتاريخ الفعلي للاستحقاق.
- تدفع البنوك فائدة على هذا النوع من الودائع معدل أقل من الودائع لأجل وأكبر من الودائع الأخرى.
- يحتفظ البنك بنسبة من السيولة مقابل من الودائع، وتكون هذه النسبة أقل من تلك المخصصة لمواجهة طلبات السحب على الودائع الجارية وأكبر من تلك المخصصة لمواجهة طلبات السحب على الودائع لأجل.

المطلب الثاني: عمليات الإقراض، إصدار وتسيير وسائل الدفع

تعتبر عمليات الائتمان من الوظائف الرئيسية لنشاط البنوك التجارية ، حيث تمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع ، و من هنا جاءت العلاقة الوطيدة بين الودائع و الائتمان ، حيث أن منح الائتمان يعني بطبيعة الحال وضع أرصدة المتعاملين المودعة لدى البنك التجاري موضع التشغيل لتحقيق عائد مناسب ، يتمثل في الفرق بين الفائدة الدائنة و المدينة.

الفرع الأول: عمليات الإقراض

أ) **مفهوم القرض والائتمان:** إن كلمة "قرض" ترجع إلى الكلمة اللاتينية "*Credere*"، التي تعني منح الثقة على اعتبار أن الثقة هي أساس قرار القرض، ويعرف هذا الأخير كالآتي:

✓ " عقد يتحقق عن طريق تقديم الأموال إلى المستفيد أو المقترض و الذي يتعهد بدفع الثمن أو سعر الفائدة و رد قيمة القرض ، طبقا للشروط المقررة في العقد ، سواء من خلال أقساط دورية أو عن طريق تسديد قيمة القرض بأكمله مرة واحدة عند نهاية مدته".[1]

✓ "القرض هو مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة...إلخ) بوعد وفاء(تسديد أو دفع) مقبل (أو قادم)، ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد، والذي يدعوا لذلك هي الثقة في ملاءة الثاني".[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التمييز بين مفهومين "**القرض**" و"**الاعتماد**"، فالأول يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل البنك لعميله، بينما الثاني فهو تعهد من قبل المصرف بالإقراض، وهو عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى شاء مرة أو عدة مرات خلال مدة محددة، وإذا أوفى الدين يستطيع أن يسحب أيضا.[3]

1 :أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله ، **اقتصاديات النقود و التمويل** ، الدار الجامعية ، الازاريطة، 2005، ص 135.
2 :شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 90.
3 :نفس **المرجع السابق** ، ص. 93.

ب) **أنواع القروض** : لقد أصبحت القروض تحوي العديد من الأنواع و التقسيمات حسب الأغراض المختلفة ، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي :[1]

- **من حيث نشاط الممول** : و تنقسم إلى :

✓ قروض إنتاجية :تلك القروض التي تقدمها الدولة و المؤسسات المالية و البنكية بهدف تمويل النشاط الاستثماري و الإنتاجي خاصة.

✓ قروض استهلاكية :الهدف منها تشجيع الاستهلاك خاصة ، كالبيع بالتقسيط.

- **من حيث الغرض** : و تصنف إلى :

✓ قروض تجارية : هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري .

✓ قروض صناعية : الهدف منها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية.

✓ قروض زراعية : هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها .

✓ قروض عقارية :هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات من مباني ، أراضي و إقامة المنشآت الكبرى.

✓ قروض شخصية : هي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة ، و كذلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

- **من حيث الضمان** : هناك نوعين أساسين :

✓ قروض غير مكفولة بضمان معين :الأصل أن البنك لا يقدم قروضا بدون ضمان ، لكنه قد يلجأ إلى تقديم هذا النوع من القروض في بعض الحالات ، كأن يكون عميله من النوع الذي يقترض باستمرار منه ، لذلك فهو على علم بمركزه المالي و بإمكاناته و قدراته المالية على التسديد.

✓ قروض مكفولة بضمان : يمنح هذا النوع من القروض بعد تقديم طالب القرض ضمان معين ، وهذا الضمان إما أموالا منقولة أو أموالا غير منقولة يستطيع المصرف قانونا التصرف بها في حال تعذر على المقترض السداد.[2]

- من حيث المدة أو الدورة : يمكن التمييز بين نوعين أساسين :

✓ قروض الاستثمار (التجهيز):هي القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها .

1 : عبد الحق بوعتروس ، **مرجع سابق** ، ص 39.
2 :جميل سالم الزيدانين ، **مرجع سابق** ، ص 49 – 50.

✓ قروض الاستغلال (التسيير):هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة.

الفرع الثاني: إصدار وتسيير وسائل الدفع

أ- **مفهوم وسائل الدفع:**وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون،و يمكن اعتبار وسائل الدفع أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل-الأوراق التجارية- عندما تكون محل تداول بين فئة التجار. ومن جهة ثانية تمثل أدوات الدفع العاجل،وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل. وأخيرا هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل.[1]

و انطلاقا من هذا المبدأ فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا و إعادة استرجاعها في المستقبل .

ب- **أشكال وسائل الدفع:** في الحقيقة تأخذ وسائل الدفع أشكالا عديدة، وتحدد عادة الأنظمة النقدية ما هي الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع.

- **السند لأمر** :يعرف السند لأمر و الذي يطلق عليه في بعض البلدان العربية " السند الإذني "بأنه صك يتعهد بموجبه شخص اسمه " المحرر"بأن يدفع في مكان و زمان معينين مبلغا معينا من النقود لأمر شخص آخر اسمه "المستفيد".[2]

و السند لأمر شائع عند الأفراد لكنه غير شائع عند المؤسسات و هو عبارة عن وثيقة دين و لا يشتمل على فوائد ربوية.و يحتوي السند لأمر حسب المادة *465* من القانون التجاري الجزائري البيانات التالية :

1. تعيين تاريخ الاستحقاق.

2. تعيين المكان الذي يجب فيه الأداء.

3. اسم الشخص الذي يجب أن يتم الأداء له أو لأمره.

4. تعيين المكان و التاريخ اللذين حرر فيهما السند.

5. توقيع من حرر العقد.

إذا خلا السند من أحد البيانات المبينة في المادة السابقة فلا يعتبر سندا لأمر إلا في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات التالية :

1 :الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 31.

2: متوفر على الموقع : **www.form.law-dz.com /index.php showtopic=552**

- ✓ إن السند لأمر الذي لم يعين فيه تاريخ الاستحقاق يعد واجب الدفع عند الاطلاع عليه.
- ✓ إذا لم يكن بالسند تعيين خاص فيعد مكان إنشائه هو مكان الدفع و هو نفسه المكان الذي يه مقر الملزم.
- ✓ إن السند لأمر الذي لم يذكر به مكان إنشائه يعتبر محررا بالمكان المعين بجانب الملزم.[1]

- **الكمبيالة (السفتجة):** هي كلمة إيطالية و ليست كلمة عربية اشتهرت بهذا المصطلح و تسمى في بعض الأنظمة بالسفتجة ، سند سحب ، سند حوالة ، بوليصة.

و معنى الكمبيالة أنها صك يحرر وفقا لشكل قانوني معين يتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب ، موجها إلى آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا معينا لدى الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين إلى شخص ثالث يسمى المستفيد.[2]

و تتضمن الكمبيالة ثلاثة أطراف هم :

الساحب و هو الذي يصدر الأمر بالدفع ، المسحوب عليه و هو الذي يتلقى الأمر بالدفع ، و المستفيد يصدر الأمر بالدفع لصالحه.

و الغالب أن لا يحتفظ المستفيد بالكمبيالة حتى ميعاد الاستحقاق ، بل يتنازل عنها للغير بطريق التظهير و يسمى من ينتقل إليه الحق الثابت في الكمبيالة بالحامل ، ولهذا الأخير أن يتنازل بدوره عن الورقة حتى تستقر في يد الحامل الأخير ، و الغالب كذلك ألا ينتظر الحامل للكمبيالة أو الحملة المتعاقبون من بعده حلول ميعاد الاستحقاق لكي يوقع عليها بالقبول و يلتزم الساحب و كذا الحملة المتعاقبين للكمبيالة تجاه الحامل الأخير بضمان القبول من جهة ، و ضمان الوفاء في ميعاد الاستحقاق من جهة أخرى.

و تشمل السفتجة حسب المادة 390 من القانون التجاري الجزائري على البيانات التالية :

1. تسمية سفتجة في متن السند نفسه و باللغة المستعملة في تحريره.
2. أمر غير معلق على قيد أو شرط بدفع مبلغ معين.
3. اسم من يجب عليه الدفع (المسحوب عليه).
4. تاريخ الاستحقاق.
5. المكان الذي يجب فيه الدفع .
6. اسم من يجب الدفع له أو لأمره.

1 : **القانون التجاري** ، طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية ،2001،ص 126-127 .
2: متوفر على الموقع :**www.taimiah.org /Display.asp pid**

7. بيان تاريخ إنشاء السفتجة و مكانه.

8. توقيع من أصدر السفتجة(الساحب)

إذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة بالفترات المتقدمة فلا يعتمد به كسفتجة.

إن السفتجة الخالية من بيان تاريخ الاستحقاق تكون مستحقة الأداء لدى الاطلاع عليها ، و إذا لم يذكر فيها المكان الخاص للدفع فإن المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانا للدفع ، و في الوقت نفسه مكان موطن المسحوب عليه،وإذا لم يذكر فيها مكان إنشائها تعتبر أنها منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب.[1]

والجدول التالي يوضح الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر:

الجدول رقم (*1*): الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر

الكمبيالة	السند لأمر
فيها ثلاثة أشخاص: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد. **هي أمر بالدفع معطى للساحب.** **فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع،** **(ولا يلتزم المسحوب عليه بالأمر إلا إذا عرض عليه وقبله** **هي دائما ورقة تجارية.**	**فيه شخصان فقط: المتعهد والمستفيد.** **هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد.** **لا يحتاج لقبول لأنه نفسه تعهد بالدفع.** **هو بالأصل ورقة مدنية لكنها تصبح تجارية** **(تخضع للقانون التجاري) إذا كان أحد طرفيها** **تاجرا أو إذا كان موضوعها عملية تجارية.**

1 :القانون التجاري ، **مرجع سابق** ، ص 102-103.

المصدر: شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، *2000*)، ص*119*.

- **سند إيداع البضاعة (سند الرهن):** سند الرهن وثيقة تسمح برهن البضاعة، و تكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية.[1]

و معناه أن مالك البضاعة يقدم بضاعته كضمان مقابل قرض يحصل عليه، و تقديم أوراق البضاعة يغني عن تقديم البضاعة نفسها، باعتبار أن الأوراق هي سند الملكية، و حامل سند الإيداع المظهّر له حق مطالبة المدين "الراهن" بوفاء الدين عند الاستحقاق، و عند عدم الوفاء ، فمن حقه بعد مرور ثمانية أيّام على الاستحقاق ، أن يطلب بيع البضاعة و يستوفي دينه من قيمتها.

- **الشيك:** هو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه.و قد يكون المستفيد شخصا معروفا و مكتوبا اسمه في الشيك ، و قد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله . و لهذا فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل ، وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص : الساحب أو صاحب الحساب ، و المسحوب عليه الذي يكون بنكا و المستفيد.

و يتم تداول الشيك من يد إلى يد ، و استعماله في إجراء المعاملات.فإذا كان هذا الشيك محررا باسم معين فإن تداوله يتم بمجرد انتقاله من يد إلى يد .[2]

و الجدير بالذكر فإن الشيك باعتباره أمر من صاحب الحساب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر ، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع .بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية ، بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفاتر البنك تبعا لاستلامه لهذه الشيكات.[3]

❖ **<u>الشروط الشكلية</u>:** تتمثل أهم الجوانب المحيطة بالشروط الشكلية في:[4]

1. **أشخاص الشيك:** من الملاحظ أن الشيك ينشأ علاقة بين ثلاثة أشخاص و هم كالتالي:

♦ ***<u>الساحب</u>*:** و هو منشئ الشيك و المدين الأصلي فيه و لذا يجب أن يشتمل على توقيعه.

♦ ***<u>المسحوب عليه</u>*:** و هو الشخص الذي يصدر إليه الأمر بدفع قيمة الشيك.

♦ **<u>المستفيد</u>:** و هو الشخص الذي يتم تحرير الشيك لمصلحته.

---

2 : شاكر القز ويني، **مرجع سابق**، ص 119.

1: مروان عطون ، **الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993 ، ص 54 .

2:الطاهر لطرش، **مرجع سابق** ، ص 37 .

3 : مجدي محب حافظ، **"جرائم الشيك"** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 1996، ص 12-.18

2.بيانات الشيك: لقد حددت المادة 472 من القانون التجاري للبيانات اللازمة للشيك كالتالي:

أ-ذكر كلمة شيك المدرجة في نص السند نفسه باللغة التي كتب بها.

ب- أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين.

ت- اسم الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) و عنوانه.

ث- بيان المكان الذي يجب فيه الدفع.

ج- بيان تاريخ إنشاء الشيك و مكانه.

ح- توقيع من أصدر الشيك (الساحب).

✓ إذا خلا الشيك من بيان مكان الوفاء ، فإن المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعتبر مكان الوفاء ، فإذا ذكرت عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه فيكون الشيك واجب الدفع في المكان المذكور أولا .

✓ إذا لم تذكر هذه البيانات أو غيرها يكون الشيك واجب الدفع في المكان الذي به المحل الأصلي للمسحوب عليه.

✓ إن الشيك الذي لم يذكر فيه مكان إنشائه يعتبر إنشاؤه قد تم في المكان المبين بجانب اسم الساحب.[1]

3. أنواع الشيكات :

أ-الشيك المسطر – المخطط- :نص المشرع الجزائري في المادة 512 من القانون التجاري ، على أن الشيك المسطر أو المخطط في الأصل هو شيك عادي ، يقوم ساحبه أو حامله بتسطيره مما يترتب عليه آثار خاصة حددتها المادة 513 من القانون التجاري . و التسطير يتم بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك و من ثم قد يكون التسطير عاما أو خاصا ، فالتسطير العام هو الذي لا يتضمن كتابة مصرف معين بين الخطين و ذلك بذكر اسم إحدى المصارف ، بحيث يترتب على التسطير عدم جواز دفع المقابل إلا للمصرف أو مكتب من مكاتب الصكوك البريدية هذا إذا كان التسطير عاما ، أما إذا كان التسطير خاصا فلا يجوز للمسحوب عليه دفع المقابل إلا للمصرف المعين بين الخطين، و إذا أهمل المسحوب عليه مراعاة هذه الشروط يكون مسؤولا عن الضرر بما يعادل قيمة الشيك ، و يستعمل الشيك المسطر للتقليل من مخاطر السرقة حيث أن سارق الشيك المسطر لا يستطيع تقديمه مباشرة للوفاء للمسحوب عليه ، ولكن يستطيع فقط تظهيره للبنك المتعامل معه و بهذه الطريقة يسهل التعرف عليه.

1:القانون التجاري ، **مرجع سابق** ، ص 128-129 .

ب- ***الشيك المعتمد :*** يتم الاعتماد بكتابة كلمة معتمد على وجه الشيك مع إمضاء البنك و تاريخ الاعتماد و مبلغ الشيك ، و يدل الاعتماد على أن مقابل الوفاء مجسد لفائدة الحامل طوال مدة التقديم و على مسؤولية المسحوب عليه. فالاعتماد إذن هو التزام المسحوب عليه التزاما صرفيا خاليا من كل الدفوع اتجاه الحامل ، و الاعتماد هنا إلزامي إذ لا يستطيع المسحوب عليه رفضه إلا في حالة نقص أو عدم كفاية الرصيد، وهذا ما نصت عليه المادة 483 من القانون التجاري مما يترتب عن الاعتماد بقاء الشيك المعتمد تحت مسؤولية البنك المسحوب عليه لمصلحة الحامل إلى غاية نهاية أجل التقديم المحدد قانونا.

ت- ***الشيك المؤشر :*** يدل على حقيقة الرصيد المصرفي في تاريخ إتمام الصفقة، بمعنى أن البنك يشهد بأن المبلغ موجود حقا عنده في الوقت الذي قدم فيه الشيك وأن سحب المبلغ في الدقيقة نفسها، أي أن البنك لا يقوم إلا بإثبات الرصيد دون تجميده.

ث- ***شيكات السفر (السياحة):*** هو شيك مسحوب من طرف بنك أو مصرف ، على أحد فروعه في الخارج لفائدة زبون البنك، حتى يتمكن هذا الأخير من الحصول على المقابل في بلد آخر و بعملة أجنبية.[1]

❖***الفرق بين السند للأمر و الشيك:***

1/ السند للأمر يتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع بينما الشيك يتضمن أمر بالدفع يصدره الساحب للمسحوب عليه للوفاء بقيمة الشيك لصالح المستفيد عند الإطلاع.

2/ السند للأمر يعتبر أداة ائتمان و وفاء بينما الشيك يعتبر أداة وفاء و حسب.

3/ يفترض السند للأمر عند تحريره وجود طرفين بينما الشيك يتطلب ثلاثة أفراد.

4/ السند للأمر يتطلب تاريخين، تاريخ الإنشاء و تاريخ الوفاء بينما الشيك يتطلب تاريخ واحد.

5/ يقرر القانون عقوبة لمن يصدر شيك بدون رصيد قائم و كافي في حين لا عقوبة لمن يصدر سند لأمر ليس له مقابل وفاء.

- **النقود:** وهي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة ، وهي الأكثر استعمالا بين كل وسائل الدفع، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود،سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ .وعلى خلاف و سائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون،هذه

1: متوفر على الموقع : **www.djelfa . info /ob/showthread .php ?t= 74146**

الأخيرة تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة هي النظام البنكي ، ويمكن التفريق بين النقود القانونية التامة السيولة (معدنية وورقية) وتصدر من قبل البنك المركزي ونقود الودائع الصادرة عن البنوك التجارية.

1. **النقود القانونية :** هي عبارة عن النقود الورقية ، و النقود المعدنية المساعدة .و تصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي ، و هي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة و النهائية و تمثل التزام البنك المركزي تجاه الاقتصاد ككل (حكومة ، مؤسسات و أفراد).و بما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها ، لذلك تسمى أيضا النقود المركزية .

2. **نقود الودائع :**يصدر هذا النوع من النقود من طرف البنوك التجارية ، وفي الواقع ليس لها وجود مادي مثل النقود القانونية أو المركزية ، و إنما هي ناشئة بالأساس عن مجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات .و تنشأ نقود الودائع بناء على إيداع حقيقي ، و تتضاعف تبعا للتحويلات مابين الحسابات التي تعتبر من وجهة نظر البنك ودائع جديدة. [1]

- **النقود الالكترونية (البطاقة البنكية):** تعتبر البطاقة البنكية من بين وسائل الدفع إن لم نقل الأكثر أهمية، خاصة في ظل عصرنة الخدمات المصرفية البنكية التي تعرفها الجزائر، وهي نوعين: بطاقة السحب وبطاقة الدفع.

في الحقيقة، كلما كانت وسائل الدفع المتاحة كثيرة كلما كان ذلك أمرا إيجابيا في النظام البنكي، هذا الأخير عليه بالإدارة الجيدة لهذه الوسائل كما ينبغي أن تكون من هناك محفزات لإدخال ثقافة استعمال هذه الوسائل وإقناع العملاء.

/ بيانات البطاقات الإلكترونية:

على الوجه الأمامي:

- إشهار المصرف المصدر للبطاقة (Logo de la banque émettrice).
- رمز الشركة التي تصنع البطاقة.
- اسم و لقب صاحب البطاقة.
- تاريخ نهاية صلاحية البطاقة.
- رقم البطاقة (16 رقم).
- خلية إلكترونية (Puce).

على الوجه الخلفي:

1: الطاهر لطرش ، **مرجع سابق** ،ص37 -38.

- شريط مغناطيسي يحتوي على معلومات غير مرئية بالعين المجردة، و لكنها تقرأ من خلال جهاز إلكتروني.
- شريط أبيض مخصص للإمضاء.
- عنوان البنك المصدر للبطاقة.

المطلب الثالث: عمليات مصرفية أخرى

الفرع الأول: عمليات الصرف (الصرف الأجنبي): إنه من الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة أو ثمن لهده العملة مقومة بتلك ويسمى هذا الثمن سعر الصرف. وأهم عملية في هذا المجال تكمن في بيع وشراء العملات الأجنبية أو ما يعرف بالتعامل بالأرصدة الأجنبية.

الفرع الثاني :عمليات البنوك على الأوراق المالية:إن الأوراق المالية تشكل موضوع تعامل البنوك سواء لحسابها الخاص وفي هذه الحالة تدعى إدارة المحفظة المالية الخاصة بالبنك، أو لحساب عملائها وذلك من خلال:[1]

– شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات لحساب العملاء مع البنك وبناء على طلبهم.

– حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء وإدارتها لحسابهم كذلك وبأمر منهم، حيث يقوم البنك في هذه الحالة بتحصيل فوائدها الدورية أو أرباحها لصالح العملاء، وهذا العمل يعبر عنه بتسيير وإدارة الحافظة.

– التسليف على الأوراق المالية حيث يقبل البنك أصولا مالية كضمانات لقاء قروض معينة.

– عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية لأول مرة، فالشركات عند قيامها بإصدار أوراق مالية جديدة بغية زيادة رأسمالها قد تطرح أوراقا مالية للاكتتاب وذلك عن طريق البنوك.

– كما يمكن للبنك أن يستثمر أمواله في البورصة عن طريق شرائه لأوراق مالية أو بيعه لها، أما إذا كانت عملية شراء وبيع هذه الأوراق لحساب عملائه فهنا البنك يلعب دور الوسيط في البورصة لتنفيذ أوامر معينة.

المبحث الثالث: نظام التّحويلات و الحركات المالية

المطلب الأوّل: نظام التّحويلات المالية الإلكترونية:

1: عبد الحق بوعتروس، **مرجع سابق**، ص 175.

نظام التّحويلات المالية الإلكترونية هو جزء بالغ الأهمية من البنية التّحتية لأعمال البنوك الإلكترونية الّتي تعمل عبر الإنترنت. ويُتيح هذا النّظام بطريقة إلكترونية آمنة. نقل التّحويلات المالية أو الدُّفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى المعلومات المتعلّقة بهذه التّحويلات، كما يمتاز هذا النّظام في حال تطبيقه بطريقة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام و الموثوقيّة، وتتمّ عملية التّحويل إلكترونياً عبر الهواتف والأجهزة الإلكترونية والمودم *عوضاً عن استخدام الأوراق.

وتُنفّذ عمليات التّحويل المالي عن طريق دار المقاصّـة الآليّة وهي شبكة تعود ملكيّتها و أحقيّة تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التّحويلات المالية الإلكترونية تميّزت هذه الخدمة عن النّظام القديم (أي النّظام الورقي) بأنّها أسرع وأقدر على مُعالجة مختلف خدمات التّحويلات المالية مثل: خدمة إيداع الشّيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط, والسّؤال الّذي يُمكن طرحه هو كيف تتمّ عمليّة التّحويل المالي الإلكتروني؟

المطلب الثّاني :مظاهر الحركات المالية الالكترونية في الجزائر:

في ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها البنوك من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل، بادرت البنوك بإنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك *SATIM* من أجل توفير السند التكنولوجي لها.وباعتبار أن الجزائر تحرص على مواكبة آليات عصرنة البنوك قامت بتغيير و تحديث كبير على مستوى نظام الدفع المستخدم في البنوك الذي يمثل أساس الحركات المالية

فقامت بتعويض نظام الدفع التقليدي بنظام الدفع العام (المكثف) le système de paiement de masse نظام دفع للمبالغ النقدية الضخمة (الكبيرة)، فهذه الأخيرة تتطلب اللجوء إلى أنظمة أكثر تطورا و ضمانا و أقل خطورة و في ظل تطور المؤسسات و التقدم المحرز عليه في ميدان الوساطة المصرفية، بات من الضروري عصرنة نظام المدفوعات في الجزائر، و هذا ما أدى إلى تطوير وسائل الدفع و تنويعها كمرحلة أولى على غرار ما قامت به العديد من البلدان المتطورة.

فالتكنولوجيات الجديدة في نقل المعلومات، و التقدم الحاصل في الإعلام الآلي تشكل أساس التحسن الهائل في إجراءات التحصيل، و هذا ما دفع بالجزائر إلى عصرنة نظام مدفوعاتها و هذا ما تجسد في المرسوم الحكومي الصادر في ماي 2006 و القاضي ببداية تطبيق نظام المدفوعات المكثفة كنظام دفع

* : **المودم Modem : وحدة تستخدم في التوصيل بين أجهزة حاسبات بعضها ببعض باستخدام خط تليفوني .**

* **Societe Algérienne d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétique .**

متطور و ذلك بداية من جوان 2006، و بعد المجلس الوزاري المنفذ في ديسمبر 2006 تم الإقرار كتقييم أولي لبداية تطبيق هذا النظام على أنه "ساري المفعول بين مختلف البنوك، و النتائج الأولية المحققة إلى غاية الآن تدعو للتفاؤل".

وهذا ما سنتناوله بالبحث والتفصيل في الفصل الموالي.

المطلب الثالث : منافع نظام التّحويلات الماليّة الإلكترونيّة:[1]

- **تنظيم الدّفعات:** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التّحويلات الماليّة، تنظيم عمليّات الدّفع دون أيّ شكّ في إمكان السّداد في الوقت المُحدّد.
- **تسيير العمل:** ألغت عمليّة المقاصّة الآليّة حاجة العميل والتّاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التّحويلات الماليّة، ممّا يعني تيسير الأمر ورفع فعاليّة نظام العمل.
- **السّلامة والأمن:** ألغت المقاصّة الآليّة والتّحويلات الإلكترونيّة الخوف من سرقة الشيكات الورقيّة، والحاجة إلى تناقل الأموال السّائلة.
- **تحسين التّدفق المالي (النّقدي):** رفع إنجاز التّحويلات الماليّة إلكترونيّاً، موثوقيّة التّدفق النّقدي و سرعة تناقل النّقد.
- **تقليل الأعمال الورقيّة:** يتمثّل ذلك في تقليل الاعتماد على النّماذج الورقيّة، والشّيكات التّقليديّة و غيرها من المُعاملات الورقيّة.
- **توفير المصاريف:** قلّلت شبكة نظام المقاصّة الآليّة من تكاليف إدارة عمليّات المقاصّة.
- **زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة عمليّات التّحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها، تحقيق رضا العملاء و تقوية ثقتهم في التّعامل مع التّاجر أو الشّركة.

1: أنظر الموقع [1] **www.itep.ae2003**

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم البنوك ونشأتها كما تطرقنا لنشأة الجهاز المصرفي الجزائري ومكوناته والخطوات التي قطعها في مجال الإصلاحات البنكية، خاصة إصلاحات 1990 التي تعتبر نقطة تحول جدري للقطاع البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض الذي أعطى أكثر استقلالية للبنوك والمؤسسات المالية.

وفي ما يخص البنوك التجارية، فقد أشارت الدلائل العملية إلى تنوع العمليات والأنشطة التي تقوم بها كنتيجة للتحولات الجذرية التي يعيشها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة ما يمكن استخلاصه هو أنه رغم التعديلات و التطورات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال ضعيفا مقارنة بدول المغرب العربي سواء من حيث نوعية الخدمات و من حيث الكيفية، و لتحسين أداء البنوك الجزائرية لابد من فتح البنوك التجارية و تسهيل التسيير حيث أن عدم التوافق بينهم يشكل أحد عناصر فشل البنوك.

أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية التقليدية في معالجة العمليات المصرفية بما يتلاءم مع التغيرات الجديدة، والقيام بالإصلاحات البنكيّة، في ظل نمو الأسواق الشاملة ، لمواكبة تطوّر العصر.

لابد للبنوك من الاشتراك في العمليات الالكترونية؛ والقبول بنظم الدفع والتحويل النقدي الالكتروني.

إن الخدمات الّتي تُقدّمها البنوك إلى المؤسّسات والأفراد متعدّدة ومختلفة وهي وسيلة اتصال لا مثيل لها،

تقدّم قاعدة معطيات هامّة، هذه الوسيلة مهمّة جدّاً لتستطيع مواكبة الدّول المتقدّمة في مجال التكنولوجيا الجديدة لأنّه لا مجال ولا مكان للدّول الّتي مازالت لم تُواكب العالم المتطوّر.

الفصل الثاني:
أنظمة الدفع الحديثة في البنوك

مقدمـة الفصـل

تسمح أنظمة البنوك المتمثلة في وسائل الدفع لكل فرد بتحويل أمواله في الاقتصاديات العصرية، و تتم قواعد شراء السلع والخدمات بواسطة النقود الورقية التي تتكون من القطع المعدنية والأوراق الصادرة من البنك.

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون، بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية. ومع التطورات التكنولوجية

وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما بآليات وأساليب موثوقة.

وسيتم تناولها هذه المفاهيم من أجل ضبط المعارف العامة الضرورية، في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية.
المبحث الثاني : أنظمة الدفع الالكترونية المتداولة في الجزائر.
المبحث الثالث : نخص فيه دراسة المقاصة الالكترونية.

المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية

تعتبر التجارة الالكترونية حديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية، مما أدى إلى تحول النقود من شكلها الملموس لتصبح تيارا غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الانترنت.

المطلب الأول :تعريف وسائل الدفع الالكترونية، أهميتها و خصائصها:

1. **تعريف وسائل الدفع الالكترونية** :يعرف الدفع الالكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط هاتفي أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.
2. **أهمية وسائل الدفع الالكترونية** : سمح اتساع نطاق التجارة الالكترونية بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسة لتسوية المعاملات المالية، وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم على شبكة الانترنت، حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا كان الدفع الكترونيا.
3. **خصائصها** :ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

- ✓ يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- ✓ يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسة للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنيت، أي من خلال تبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

المطلب الثاني :أهم وسائل الدفع الالكترونية :

ارتبط تطور الخدمات المالية بتطور تكنولوجيا المعلومات، وواكب هذا التطور استحداث وسائل الدفع فتعددت أنواعها وأشكالها على مستوى العالم ومن الأنواع المتداولة حاليا نجد :

1: لوصيف عمار ، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008، ص 31-32 .

1. النقود الالكترونية :

ويطلق عليها أيضا النقود الرقمية (digital money)، ولقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها:" مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما".[1]

وتختلف صور النقود الإلكترونية وأشكالها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، ووفقا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية وتقسم إلى معيارين:[2]

أ- وفقا للمعيار الأول تقسم النقود الالكترونية إلى:

- ✓ **البطاقات السابقة الدفع** prepaid cards : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، ومن أهمها: البطاقات الذكية(smart cards) ويسجل عليها القيمة الأصلية والمبلغ المنفق و يتم تداولها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقات دامونت سابقة الدفع ويتم تدولها في الدانمرك، والبطاقات المنتشرة في فنلندا وتستعمل أيضا كبطاقات خصم debit cards .
- ✓ **القرص المرن** hard disk : ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت، ويتم الخصم في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.
- ✓ **الوسيلة المختلطة:** وتعد هذه الوسيلة خليطاً مركباً من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

ب-وفقا للمعيار الثاني فان النقود الإلكترونية تقسم إلى:

- ✓ **بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة** : وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً فقط
- ✓ **بطاقات ذات قيمة متوسطة:** وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار

2. الشيكات الإلكترونية :

يتم إرسال الشيك الإلكتروني بالانترنيت من المشتري إلى البنك، هذا الأخير يقبله ويظهره ثم يرده إلكترونيا إلى بنك البائع للتحصيل الإلكتروني من بنك المشتري. وهذه الوسيلة تستخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات المتقدمة مثل الاقتصاد الأمريكي حيث تمثل 79% من إجمالي عدد المعاملات التي تمت في 1997، كما يشهد استخدامها نموا في الاقتصاديات النامية، خاصة في مجال تسوية المعاملات كبيرة القيمة نسبيا. [3]

1:أنظر الموقع :**http//www.ada.gov.sa.htm**

2:أنظر الموقع: **http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Researches/-.doc_cvt.asp**

3: أحمد عبد الخالق، **البنوك والتجارة الالكترونية- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية** - أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص496.

3. **البطاقات البنكية :** هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب أموال من الماكينات الالكترونية، فهي بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه، ورقم حسابه. وهي التي يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها، ويوجد أنواع كثيرة منها:

- ✓ **بطاقة الائتمان** (credit card) : وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع آجل لقيمتها، ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي يتجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصرف.[1]

ومن أمثلة هذه البطاقة نجد:[2]

visa card ، mastar card ، dinars card ، American card

وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر للعملاء الشراء الفوري والدفع الآجل، كما تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، وتحمل صورة العميل درءا للتزوير أو السرقة، وتمكن العميل من سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات المحلية سواء كان المبلغ المنصرف محليا أو خارج الدولة، كما تمنح بعض البطاقات مزايا أخرى لحاملها.

- ✓ **بطاقات الخصم الشهري** charge card : تخول هذه البطاقة لحاملها الشراء والسحب النقدي في حدود مبلغ معين ولفترة محـدودة (لا تتجاوز شهر) دون تقسيط في دفع المبلغ المستحق عليه فإذا تأخر العميل في تسديده فرضت عليه فائدة حسب الاتفاق بين المصدر وحامل البطاقة.[3]
- ✓ **بطاقات الدفع** debit card: وتخول لحاملها سداد مقابل السلع والخدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر، لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة.

يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يكون لحاملها رصيدا بالبنك ومن ثم خصم قيمة الصفقة من حسابه لدى هذا البنك في الحال.[4]

ولهذه البطاقة نفس الوظيفة والاستخدامات التي تستعمل لها بطاقة الائتمان redit card في الحصول على الاحتياجات من السلع والخدمات والحصول على النقد، وتختلف عنها في أن قيمة الأشياء التي يحصل عليها حامل البطاقة من خلال استعمالها تخصم رأسا من رصيده بالبنك لحساب التاجر أو المؤسسة التي قد حصل منها على احتياجاته، ويتميز هذا النوع من البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها. وهناك:

2: فرج عبد العزيز عزة، **اقتصاديات البنوك**، د.ط،د.ن،2000،ص.26

3: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، **البطاقات البنكية والسحب المباشر من الرصيد**، طبعة أولى،دار القلم ،دمشق،1998،ص76.

4: نفس المرجع السابق،ص.79

1: أحمد عبد الخالق، **مرجع سابق**،ص490.

بطاقات دفع دولية : مثل فيزا ، ماستر كارد، أمكس، دينرز كلوب. ويمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.

بطاقات محلية :تستخدم داخل البلد المصدرة فيه وبالعملة المحلية.

- ✓ **البطاقات الذكية smart card** تعرف البطاقة الذكية بأنها بطاقة بلاستيكية ذات ميكروسوفت مدمج يحتوي على معلومات عن حاملها (محفظة إلكترونية) مثل الحقائق المالية ومفتاح الشفرة الخاصة ومعلومات الحساب وأرقام بطاقة الائتمان ومعلومات التامين الصحي، ويشبه البعض هذه البطاقة بالكومبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجلا بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود التصرفات المالية التي تقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري، كما تحتوي على عدة عناصر للحماية ضد التزوير والتزييف وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها، أو محاولة تقليدها، ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات عديدة منها.[1]

تحويلها إلى حافظة نقود إلكترونية تملا أو تفرغ من النقود .

تحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية أو البطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية، أو للحصول على بريدهم الإلكتروني بدلا من استخدام الشفرات والرموز التي قد تكون غير آمنة. وتستخدم في تامين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت). كماتستخدم في الحواسب المتنقلة النقالة للدخول إلى الشبكات الإلكترونية، إذ يستطيع العاملون المتنقلون الاتصال من أي موقع باستخدام بطاقات تحمل برامج خاصة بهم تخزن داخل البطاقات.

وكمثال على البطاقات الذكية نأخذ **بطاقة موندكس (mondex):**

موندكس هي بطاقة ذكية تحمل وتوزع النقد الإلكتروني وهي منتج لمؤسسة ماستركارد العالمية وظهرت عام 1990، وهي أحدث نظام دفع عالمي تم طرحه لعملاء المصارف يتمثل في بطاقة ذات شريحة إلكترونية قادرة على تخزين المعلومات، فهي بمثابة كمبيوتر صغير، تجمع بين النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة مع تلافي عيوب كليهما.

ولقد بلغ عدد بطاقات الموندكس عالميا 50000 بطاقة عام 1996، ثم مليون بطاقة في نهاية عام 1997، وأكثر من 45000 حاملي لهذه البطاقة في هونغ كونغ، وأكد التقرير موندكس أن معظم الناس يستخدمونها للمشتريات الأقل من 100 دولار (أكثر من 65%) والقليل من الناس يستخدمونها للمشتريات فوق 100 دولار.[2]

وأهم مزايا بطاقة موندكس: [3]

- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل.

2 : طارق عبد العالي حماد ، **التجارة الإلكترونية** ، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003،ص122 .
1 : طارق عبد العالي حماد، **مرجع سابق** ،ص.125
2 : فرج عبد العزيز عزة،**مرجع سابق**، ص35 - 36.

- يمكن استخدامها بديلا للنقود في كافة عمليات الشراء أيا كانت قيمة المشتريات صغيرة أم كبيرة لمرونتها العالية.
- سهولة إدارتها مصرفيا حيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.
- أمان استخدامها لوجود ضوابط أمنية محكمة لاعتمادها على تكنولوجية شديدة التعقيد والتخصص.
- تتيح التعامل بين حاملي تلك النوعية من البطاقات دون اللجوء إلى فروع البنوك حيث يمكن التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو باستخدام أجهزة التليفون العادي أو المحمول مما يسهل العمليات التجارية ويفتح مجالا آمنا في السوق للتعاملات المالية.
- يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالبنك وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة.
- تسهيل العمليات التجارية حيث يمكن استخدامها لدى التجار والمنشآت الخدمية ويتم الخصم الفوري من حساب البطاقة وإضافة القيمة إلى حساب التاجر المدون على ذاكرة إلكترونية داخل جهاز الـ p.o.s المنفذ عليه العملية.

المطلب الثالث : مخاطر العمليات الالكترونية

لقد أدى التطور الذي استفادت منه المنظومة المصرفية في تأدية خدماتها و تخفيض تكلفة الخدمة إلى تنامي الخطر الذي يتهدد مجال عملها، فالمخاطر أخذت صورا جديدة استفادت بدورها من التكنولوجيا المعلوماتية وأوجهها، حيث يكاد من الصعب الكشف عنها فضلا عن إثباتها أو الحد منها مما أوجب الاجتهاد في انتهاج سياسة حمائية بسنّ تشريعات من شانها كفالة الإطار القانوني الناظم لمثل هذه المعاملات، ونتعرض بالحديث عن بعض هذه المخاطر ذات الصبغة الحديثة .

ونظرا للتطور السريع في مجال الاتصالات يصعب تحديد قائمة شاملة للمخاطر المالية التي تواجهها البنوك الإلكترونية، ولهذا صنّفت السلطات المسؤولة عن مراقبة المصارف مجموعة واسعة من هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن أربع مجموعات وهي:[1]

1. المخاطر العملية: يتولد عن إصدار مال إلكتروني نشوء التزام أو دين في دفتر الميزانية لمصدر لهذا المال وهذا يثير جملة من المخاطر لعل أهمها ما تعلق بالسيولة :

- ✓ **خطر عدم كفاية حماية النظم الإلكترونية:** إن خرق نظام الحماية الإلكترونية في نشاطات الأموال الإلكترونية قد يكون من قبل العملاء أو المؤسسات المصرفية نفسها وكذلك في شبكة الاتصالات أو المؤسسات الوسيطة في عملية توزيع الأموال الإلكترونية مصدر خطأ والتي تؤدي إلى مخاطر عديدة منها:

- مخاطر احتيالية تكون عن طريق سرقة وسائل أو معلومات مشترك آخر.

1: موسى خليل متري ، **القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية** ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية،ص264.

- مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني أو سوء مراقبة برنامج الكومبيوتر أو احتيال موظفين مستخدمين له.

✓ **نظام غير ملائم:** كون مزودي البرامج ليست لديهم الخبرة الكافية في مختلف الخدمات المصرفية أو أنهم غير قادريين على تحسين وتطوير هذه البرامج بما يتوافق ومتطلبات المصرف.

✓ **الاستعمال السيئ من طرف العميل:** كأن يستخدم العميل رقم بطاقة الاعتماد في برنامج غير محمي مما يمكّن طرف آخر الإطلاع على قاعدة البيانات الشخصية.

2. **مخاطر تتعلق بسمعة المصرف:** وتنتج السمعة السيئة من ردة فعل المصرف عن تصرفات ناتجة من شخص ثالث تكلف المصرف خسارة كبيرة في الزبائن وفي المال، بالإضافة إلى تعلق مصير المؤسسات المالية بالشركات التي تصمم النظام الإلكتروني وتقدم خدمات شبكة الاتصالات.

3. **مخاطر قانونية:**

نظرا لحداثة عمل الصيرفة الإلكترونية فإن القواعد والتشريعات القانونية الخاصة بها أضحت غير واضحة وغير دقيقة، كما أن الأطراف المتدخلة في العملية المصرفية الجديدة لا تحترم هذه القواعد لأن الحقوق والالتزامات ما زالت غير أكيدة، أو يكون الخطر ناتج عن عدم قانونية اتفاق تم إلكترونيا، وهو ما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التواقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها، علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية، كلها مجالات اهتمام وبحث قانوني ودون توفير الإطار القانوني لمثل هذه التعاملات تبقى فاعلية الخدمات الصيرفة الإلكترونية جد محدودة.

4. **مخاطر تلقائية:**

مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية ،حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أوفي سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم – الدفع والتسديد – يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق.

المبحث الثاني: أنظمة الدفع الالكتروني المعتمدة في بنك الجزائر

عرفت سنة 2005 متابعة مدعمة لوضع برنامج هام خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر، اشتمل هذا البرنامج على تطوير نظام للتسويات الإجمالية الفورية (في الوقت الحقيقي) للمبالغ المرتفعة والدفع

المستعجل فضلا عن تحديث نظام الدفع بالجملة وذلك باعتماد أسلوب المقاصة عن بعد للشيكات، الكمبيالات، التحويلات وكذا الدفع بالبطاقات البنكية.

حيث قام بنك الجزائر B A خلال نفس السنة بتحضير مشاريع لنصوص تنظيمية متعلقة بنظامي الدفع المذكورين، ونص آخر حول أمن أنظمة الدفع. هذه النصوص تشكل الإطار التنظيمي للانطلاق الفعلي لنظامي الدفع السابقين، وقد تم اختبارها واعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض، حيث تبنى بهذا الخصوص:

- في 13 أكتوبر 2005 القانون رقم 05-04 حول نظام التسويات الإجمالية في الوقت الحقيقي للمبالغ المرتفعة والدفع المستعجل(ARTS) *.
- في 15 ديسمبر 2005 تنظيما حول نظام المقاصة الخاص بالشيكات ووسائل الدفع الأخرى.
- في 28 ديسمبر 2005 تنظيما يتعلق بأمن أنظمة الدفع.

❖ يرتكز القيام بإصلاح أنظمة الدفع على الأسس التالية :

- تخصيص المبادلات المتعلقة بالمبالغ المرتفعة والتي تشمل:

✓ عمليات الخزينة ما بين البنوك.

✓ عمليات الزبائن للمبالغ الكبيرة أو المستعجلة.

- إلغاء الطابع المادي للمبادلات (لامادية المبدلات).
- استحالة الرجوع في العمليات واعتبارها نافذة.
- معالجة المبالغ الهامة بطريقة مختلفة،وإنشاء نظام مؤمن .
- القيام بتطوير عملية الدفع من خلال:

✓ تحسين تحصيل الشيكات.

✓ التشجيع على استخدام وسائل دفع أخرى (الدفع بالبطاقات، التحويلات،...).

كل هذا يستلزم صهرا كليا للآليات سواء تعلق الأمر ببنك الجزائر أو بقية البنوك التّجارية حتى تستطيع أن تتكيف مع التغيرات المعلنة، وهذا ما يتطلب وضع تنظيم جديد لها يتناسب مع هذه الإصلاحات (احترام ساعات العمل، تحديث أنظمة المعلومات الداخلية، استعمال آليات متطورة وعتاد إلكتروني...)، القيام بتكوين لموظفيها وذلك حسب علاقتهم بالإصلاحات الجديدة، وضع إجراءات وطرق عمل داخلية ونشرها والعمل على تحديثها باستمرار.[1]

المطلب الأول: نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل *ARTS*

أ -تعريف نظام ARTS:

* **Algeria Real Time Settlement.**:

1: العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري، قسنطينة،2006،ص230.

عرف نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ المالية المرتفعة والدفع المستعجل في المادة رقم2 من القانون رقم 04/05 الذي أنشأه بنك الجزائر والمسمى نظام ARTS نسبة إلى الأحرف الأولى من تسميته (Algeria Real Time Settlement) بأنه نظام للتسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع المتعلقة بتحويل مبالغ ما بين الحسابات، أو سحب مبالغ مرتفعة أو القيام بعمليات الدفع المستعجلة للمشتركين به، ويقصد ب:

- التسوية الإجمالية (règlement brut): أن كل عملية يجري تنفيذها في بنك الجزائر يكون على أساس إجمالي بعد التأكد من كفاية الرصيد.

التسوية الفورية (temps réel): يدل على استمرارية العمليات دون انقطاع ودون أن يكون هناك تأجيل لها، كما أن إتمام عملية التسوية يتم في الوقت ذاته.

هذا النظام الذي وضعه بنك الجزائر، يعد نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[1].

كما تتم عمليات الدفع بين البنوك في نظام *ARTS* على أساس إجمالي (دون الخضوع للمقاصة)، وفي الوقت الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة في هذا النظام لصالح المشاركين. كما أن البنية الأساسية لنظام *ARTS* هي ملك لبنك الجزائر حيث يوفر هذا الأخير بصفته متعاملا في هذا النظام الخدمات التالية:[2]

- ✓ تبادل أوامر الدفع.
- ✓ تسيير حسابات التسوية.
- ✓ تسيير نظام التزويد بالسيولة.

تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع أو اشتغال النظام (تنفيذ الأوامر، بيان حسابات التسوية، تسيير السيولة).

ب- مميزات نظام التسوية الإجمالية الفورية:

من بين أهم خصائص هذا النظام ما يلي:[3]

- ✓ يتماشى مع المعايير الدولية فيما يخص التحويلات المالية.
- ✓ يقلل من الأخطار وخاصة الأخطار النظامية.
- ✓ يضمن أمان وسرعة المبادلات وفقا للمعايير الدولية.
- ✓ يقلل من زمن تسوية أوامر الدفع ما بين البنوك.

ج -أسس عمل النظام:

- **المتعاملون بالنظام:** وهم ممثلون بـ:

1 :**المادة 3**،**من النظام رقم 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل** ، ج ر، العدد 02، 2006.
2 :**المادة 4، من النظام رقم 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل** ج ر، العدد 02، 2006.
3 :Document Interne, **Journée de Travail sur le Système RTGS**, Badr-BANQUE, 29-01-2006, P 4.

- **بنك الجزائر** باعتباره:

✓ مالكا للنظام ولبنيته التحتية وكذا متعاملا به.

✓ موردا لخدمات النظام للمشتركين فيه.

✓ المسؤول عن السير الحسن للنظام.

يتمثل الدور الحقيقي لبنك الجزائر في كونه ممثلا عن الخزينة العمومية ومراقبا للنظام من خلال آلية التسيير التي يمارسها من خلال مركز ما قبل المقاصة بين البنوك.

- **المشاركون في النظام:** تتم المشاركة في النظام بالانتساب الطوعي إليه المفتوح أمام:

✓ البنوك التجارية عمومية وخاصة.

✓ الخزينة العمومية.

✓ بريد الجزائر.

✓ مركز ما قبل المقاصة بين البنوك (CPI).

- **العمليات المنجزة:**[1] حددت العمليات المقبولة التي يتم تنفيذها بواسطة نظام التسويات الإجمالية الفورية، هذه العمليات تندرج ضمن مجموعتين:

- **العمليات بين المشاركين في النظام:**

✓ التحويلات المالية من بنك إلى بنك آخر.

✓ التحويلات إلى حسابات الزبائن.

✓ أمر استعادة الأموال.

- **العمليات بين بنك الجزائر والمشاركين في النظام:**

✓ العمليات الائتمانية لدى أكشاك بنك الجزائر (إيداعات أو سحوبات).

✓ تسوية أرصدة المقاصة.

✓ اقتطاع الفوائد والعمولات.

✓ تسديد فواتير بنك الجزائر.

- عمل النظام :يعمل نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري وفق الأسس التالية :

✓ حسابات التسوية :على المشتركين بالنظام سواء كانوا مباشرين أو غير مباشرين القيام بفتح حسابا للتسوية لدى البنك المركزي، وكل مشترك يحق له فتح حساب واحد.

✓ تطبيق قاعدة FIFO: تتم معالجة كل التحويلات ضمن ترتيب إرسالها من قبل المؤسسة المحررة للشيك أو الكمبيالة طبقا لقاعدة FIFO (First in- First out)

✓ التحقق من الرصيد: يتم تنفيذ العمليات في الوقت الحقيقي لها في حالة ما إذا كان الرصيد يسمح بهذا الاقتطاع.

1: العاني إيمان، **مرجع سابق** ، ص .232

- ✓ تسيير خطوط الانتظار: إذا لم يكن رصيد حساب التسوية كاف لإتمام العملية المطلوبة يقوم النظام بتسجيلها ضمن خطوط الانتظار، ويباشر النظام معالجتها طبقا لمستوى أولويتها وترتيبها الزمني.
  - مستوى الأولوية: يبدأ النظام بمعالجة أوامر التحويل تبعا لمستويات الأولوية التالية:
- ✓ الأولوية الأولى تمنح للعمليات المرتبة من طرف بنك الجزائر.
- ✓ الأولوية الثانية خاصة باقتطاع أرصدة المقاصة.
- ✓ الأولوية الثالثة تعطى للأوامر المصرح بها من قبل المشترك بأنها مستعجلة.
- ✓ الأولوية الرابعة تخصص الأوامر المصرح بها أنها عادية.

د –الآثار التنظيمية عن استخدام النظام:

- **عمليات السحب:**

تتم عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية وفق الخطوات التالية:[1]

1. يقوم المشتركون بالنظام بتحويل احتياجاتهم المتوقعة من النقود الائتمانية إلى البنك المركزي.
2. يقوم البنك المركزي بجمع الاحتياجات الخاصة على مستوى كل ولاية لمختلف المقرات.
3. يرسل المشاركون بنظام ARTS أوامر التحويل الخاصة بعملية الحجز.
4. يقوم نظام ARTS بإقرار عملية الحجز مع إشعار بجعل الحساب مدين، يحتوي هذا الإشعار على قيمة المبلغ وكذا رقم التصريح.
5. يتحمل المشاركون بالنظام مسؤولية إبلاغ رقم التصريح والمبالغ أيضا إلى فروعها المختلفة.
6. تتقدم فروع البنوك المشتركة بالنظام إلى الشبابيك بمقرات بنك الجزائر مع رقم التصريح والمبلغ الذي سيتم سحبه.
7. يحوز أمين الصندوق في بنك الجزائر الوثائق عند المراقبة الأولية، ثم يقوم بإدخال رقم التصريح، اسم البنك، ورقم العملية الائتمانية وذلك للتأكد من تطابقها مع الحجز.

- **عمليات الإيداع:**

تتم عمليات الإيداع وفق نظام التسويات الإجمالية الفورية وفق الخطوات التالية:

1. يقوم الأطراف المشاركون بنظام التسويات الإجمالية الفورية بإجراء عملية إيداع الأموال– عن طريق الفرع الرئيسي لها – لدى شباك بمقر بنك الجزائر وفق كشف الإيداع.
2. يقوم أمين الصندوق ببنك الجزائر بفحص الوثائق ثم إدخال رقم العملية، اسم البنك وقيمة المبلغ المالي المودع.
3. يقوم نظام ARTS بإبلاغ المشاركين بإشعارات الحسابات الدائنة الخاصة بكل عملية إيداع والقيام مباشرة بجعل الحسابات دائنة بقيمة المبالغ المودعة.

- **العمليات التنظيمية :**

1 : العاني إيمان ، **مرجع سابق**، ص234.

تنشأ عن تلقي بنك الجزائر للأموال من عمليات الإيداع حالتين تتبع كل منهما بعملية تنظيمية:

- ✓ الحالة الأولى تظهر بعد إتمام عملية الإيداع حيث يتبين أن المبلغ المودع يتجاوز القيمة المحددة بكشف الإيداع، وعليه يتم تعديل الحسابين وذلك بجعل حساب تسوية بنك الجزائر مدين بالقيمة الإضافية وجعل حساب المشترك بالنظام دائنا بنفس القيمة.
- ✓ أما الحالة الأخرى فيتبين فيها أن المبلغ المودع أقل من القيمة المحددة بالكشف، وذلك ناتج إما عن خطأ في عملية الحساب أو وجود نقود مزورة أو نقود تم سحبها من التداول. في مثل هذه الحالة يتم أولا التأكد من رصيد حساب التسوية الخاص بالمشترك المعني فإن كان كاف يتم جعله دائنا بقيمة المبلغ المتبقي وجعل حساب تسوية بنك الجزائر دائنا بنفس القيمة، أما إذا لم تكن السيولة بحساب تسوية المعني كافية فإن هذه العملية تسجل ضمن خطوط الانتظار.

د –فوائد النظام: حقق تشغيل هذا النظام للبنوك التجارية:

- اختصار مدة التسوية بين البنوك.
- تسوية العمليات في الوقت الحقيقي لها يؤدي إلى تسيير أفضل للسيولة البنكية.
- تقدير احتياجات السيولة اليومية بدقة متناهية للبنوك التجارية.
- الشفافية في التعامل ومتابعة دقيقة وتكوين مناسب للاحتياطيات الإجبارية.
- التخطيط الكامل لعمليات الدفع بواسطة تحويل المبالغ مرتفعة القيمة.
- الحد من مخاطر ضياع الشيك، السرقة، التحايل في استعمال الشيك مرتين، كشف التواطؤ مع موظفي البنك.

❖ أما على المستوى الدولي فيعتبر هذا النظام عنصرا هاما لتحسين مناخ الأعمال لاسيما وأنه:

- يدعم عملية جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يضمن حماية وسرعة المبادلات وتطابقها مع المعايير الدولية.
- يعطي مصداقية للبلد، الأمان والضمان.

المطلب الثاني: نظام النقد الآلي الجزائري *le Systeme Monétique Algerien*

يعود ظهور مصطلح النقد الآلي *la Monétique* إلى ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وذلك في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث جمع هذا المصطلح بين مصطلحين نقدي *Monétaire* ومعلوماتي *Informatique*، ليشكل فيما بعد نظاما للدفع الإلكتروني. يتكون هذا النظام من البطاقات الذكية والمغناطيسية، أجهزة *DAB/GAB* ، *TPE*، والمؤسسات المالية.

الفرع الأول: شبكة النقد الآلي ما بين البنوك *RESEAU MONETIQUE INTERBANCAIRE*

من أجل تسيير شبكة النقد الآلي ما بين البنوك، أنشأت البنوك شركة *SATIM* سنة *1995* برأس مال يقدر ب: *114.550.0000* دج. وفيما يخص عدد المشاركين في هذه الشركة فيقدر عددهم بـ *15* مشاركا (*14* بنكا منها *8* بنوك عمومية و *6* بنوك خاصة)، بالإضافة إلى بريد الجزائر.[1]

تقوم الشركة بتوجيه مجمل معالجات عمليات النقد الآلي من خلال مختلف الأجهزة التكنولوجية، وتتكون من:[2]

- ✓ الخادم *le Serveur*: يدير الشبكة *24*سا/*24*سا، ويضمن كذلك معالجة العمليات المالية التي تتم على مستوى الأجهزة.
- ✓ أجهزة *GAB/DAB*، *TPE*: المتواجدة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية وكذلك المحلات التجارية.

وتجدر الإشارة أن شبكات الاتصال التي تربط البنوك أو المؤسسات الأخرى قامت بتنصيبها شركة اتصالات الجزائر.

الفرع الثاني: شبكة الموزعات والشبابيك الآلية للنقود

توجد بالبنك شبكة خاصة بـ *GAP/DAP* على مستوى بعض البنوك، وبطاقة الدفع البنكية تمكنهم من سحب الأموال من الموزعات الآلية للنقود والتصرف فيها أينما كانوا وفي أي وقت من أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، كما تسمح هذه البطاقات بتسديد مشتريات موظفيها لدى التجار المزودين بأجهزة الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى مختلف العمليات على أجهزة *GAB*، والمتمثلة في:[3]

- ✓ الإطلاع على رصيد الحساب المصرفي.
- ✓ نشر كشف العمليات *10* الأخيرة التي أجريت على الحساب المصرفي.
- ✓ طلب دفتر الصكوك.
- ✓ تسديد الفواتير.
- ✓ تحويل الأموال من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر.

المطلب الثالث: تحديات نظام الدفع في الجزائر:

إن الأهداف المرجوة من العصرنة هي التفكير في كيفية تثمين تكنولوجيات النقد الالكتروني وإنشاء مجال للدفع يقوم على استخدام بطاقة السحب والبطاقة الالكترونية " الشفاء مثلا"، هذه الأخيرة تعتبر مثالا

1 :Newel ben kritly**, le Système de Paiement par Carte en Algérie**, Rencontre sur la Carte Bancaire au Maghreb, Tunis, Journée du 8 et 9 Février 2007.document IFID

2 :Malek Rania, **la Modernisation du Système de Paiement en Algérie**, Mémoire Préparé pour l'Obtention du Diplôme de Magistère en Science de Gestion, Ecole Supérieure du Commerce, 2003, P. 96.

3: Manuel de Procédures Badr-BANQUE, **Carte de Retrait Interbancaire**, 2007.

يحتذى به، وكذا النظر في كيفية ترقية نمط الدفع الجديد كوسيلة مفضلة يساعد على تقريب المواطن من بريد الجزائر ومن الضمان الاجتماعي .

1. **المخطط الاستراتيجي لتحديث وسائل الدفع في الجزائر:** يعد نظام الدفع في الجزائر من المجالات الحيوية التي عرفت ركودا ملموسا وتتميز وضعيته بالسمات التالية:

- ✓ هيمنة النقد الائتماني كوسيلة للدفع.
- ✓ ضعف نسبة التوجه إلى النظام المصرفي .
- ✓ أهمية عدد الصكوك غير المسددة.
- ✓ طول مدة تحصيل الصكوك.
- ✓ ضعف استعمال الأوراق التجارية، ووسائل الدفع الالكترونية .

تمثل هذه الوضعية عائقا أمام عصرنة البنوك لهذا شرع في إصلاح نظام الدفع منذ بداية سنة *2000*، من أجل :

- ✓ تسريع وتحسين سيولة المبادلات وعمليات الدفع .
- ✓ حصر المخاطر وإجلاء الترددات الخاصة بالنقود الالكترونية.
- ✓ تمكين البنوك من تقديم خدمات عالية تعتمد على الاستعمال الأنجع لأدوات الدفع.
- ✓ تشجيع تطور أسواق رأس المال، حيث تم وضع مخطط استراتيجي لتحديث وسائل الدفع، ويمكن تقسيمه إلى طورين :

- الطور الأول : يتم من خلاله وضع الوسائل اللازمة لتطوير آليات الدفع الكتابية، والتي تحتوي على ما يلي :
  - التعريف بالمعايير والوسائل التجارية للبنوك.
  - إعادة هيكلة التطلعات الداخلية والنظم المعلوماتية لدى البنوك.
  - مواكبة الإطار القانوني والتنظيمي للمتعلم في وسائل الدفع.
- الطور الثاني: يتمثل في تطوير وعصرنة وسائل الدفع الأكثر استعمالا في مختلف أقسام السوق.

2. **خطر قرصنة الحسابات الجارية لمشتركي بريد الجزائر:** كشفت معلومات متطابقة أن الثغرات الأمنية في نظام الإعلام الآلي الذي يسير الحسابات البريدية للجزائريين قد شهد تعديلات إضافية بعد أن سجلت به ثغرات خطيرة تخص عملية تفكيك الرمز السري للحسابات الجارية والتي يقدر عددها بـ: *9* ملايين حساب لم تتم بعد إدارة " بريد الجزائر " بمراجعتها لحد الساعة.

رغم خطورة قرصنة الحسابات البريدية للجزائريين والتحذيرات التي كان قد أطلقها عدد من الخبراء، إلا أن إدارة " بريد الجزائر " لم تتخذ الإجراءات الأساسية سوى وضع بعض الحواجز التقنية على مستوى بوابة بريد الجزائر على مستوى الانترنيت مثل طلب كتابة تاريخ الميلاد والتعهد باحترام الميثاق الذي وضعته الإدارة.

ويعني هذا أن إدارة " بريد الجزائر " وجدت نفسها مضطرة للحفاظ على نفس البرنامج الألغوريتمي*، مما يعني أن المخاطر بقيت هي نفسها على مستوى منظومة الإعلام الآلي .

المبحث الثالث :المقاصة الالكترونية

في إطار بداية تجسيد نظام الدفع الشامل في الجزائر، انطلقت أولى عمليات المقاصة الالكترونية ماي 2006، والذي طبق عبر عدة مراحل تبدأ كمرحلة أولى بالشيكات الجديدة ثم تنتقل إلى استعمال الحوالة. فهذه المرحلة تتعلق بتداول الشيكات المرقمة حديثا (أي استبدال الشيكات القديمة بالجديدة ذات ترقيم آلي موحد على المستوى الوطني و تشمل جميع المصارف) وهذا ما سيسهل تطبيق وتفعيل نظام المقاصة الالكترونية وتحديث عملية تحصيل الشيك الذي يظل أكثر وسائل التسديد استعمالا.

المطلب الأول: عموميات وتعاريف

1. لمحة موجزة عن المقاصة

من المتعارف عليه أن البنك يقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية، وذلك لتسهيل عملية السحب، إذ يجوز السحب من الحسابات الجارية شخصيا، أو شيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية أو قد يكون لديهم حساب جاري لدى البنك نفسه، وهذه الشبكات التي تحرر للمستفيدين قد تقدم للصرف أو تودع بالحسابات.

وهذا يعني أنه في البنك الواحد قد يودع لديه من قبل عملائه شبكات مسحوبة على الحسابات جارية لديه أو على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى، فإذا كانت مسحوبة على حسابات جارية لديه أو على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى، فإذا كانت مسحوبة على حسابات جارية لديه فإنه يتم تحصيلها مباشرة وإضافتها لحساب العميل المودع وتخفيضها من حساب ورصيد العميل الساحب.

وكانت الشبكات التي تودع بالبنك مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم تجميعها يوميا وتبادلها بين البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي ويسمى (قسم المقاصة)، الذي ينفذ هذه العملية من خلال غرفة المقاصة وهي مكتب يلتقي فيه مندوبو البنوك الأعضاء في ساعة محددة كل يوم عمل، وذلك لتبادل الشبكات المسحوبة على كل منها وتسديدها في الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل وذلك بإشراف مدير غرفة المقاصة وهو أحد موظفي البنك المركزي.

أما اليوم وفي ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فقد ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية المقاصة وأصبح تداول الشبكات يتم إلكترونيا وذلك بنسخ هذه الأخيرة تداولها في صور على جهاز الكمبيوتر مما سهل عملية المقاصة واختصر الكثير من الوقت، وقلص العديد من المشاكل التي كانت تواجهها العملية.

2. تعريف المقاصة الإلكترونية

* : البرنامج الألغوريتمي : الذي يتولى إعداد و تحديد الرموز السرية للحسابات الجارية على مستوى " بريد الجزائر ".

- **تعريف:** [1] المقاصة الآلية لمجموع الدفعات تخص كل وسائل الدفع المعروفة، وقبل كل شيء موحدة، حيث ترتكز على المبدأين التاليين:

✓ تطرق (تحويل المادة إلى الطاقة) وسائل الدفع.

✓ تأليه مبادلات المعطيات الإلكترونية للعمليات.

حيث تحتاج المقاصة الإلكترونية إلى وضع نصوص مادية ومنطقية ملائمة لمختلف أبعاد المبادلات.

وللإشارة فقد بدأت الجزائر رسميا في تطبيق هذا النظام بداية من شهر ماي 2006. ويبقى البنك المركزي هو المشرف العام على نظام المقاصة بين البنوك، لكن هذه ليس على مستوى غرفة المقاصة الموجودة في كل وكالة للبنك المركزي وإنما على مستوى مركز واحد موجود على مستوى الجزائر العاصمة ويعرف بـ "مركز ما قبل المقاصة بين البنوك CPI ".

- **تعريف:** مركز ما قبل المقاصة مابين البنوك هو نظام يشرف على عملية التبادل الإلكتروني للشبكات والأوراق التجارية أي تمارس مهمة مدير النظام لنظام التبادل والمقاصة لمجموع الدفعات.

ولقد أسندت أربعة مهمات رئيسة لنظام CPI تتمثل في:

✓ تسيير المبادلات المقاصة الإلكترونية.

✓ حركات تسوية الحسابات .

✓ توثيق المعطيات.

✓ وضع برامج منظمة احتياطية لضمان استمرارية العمل.

وللسير الحسن لعملية المقاصة الإلكترونية فقد تمكن الخبراء من وضع برنامج رئيسي لهذه العملية حيث يسير هذا البرنامج من طرف " CPI " ، ومصمم لمراقبة وضمان تبادل محمي وآلي لمجموع الدفعات بين البنوك ومقاصتها لقواعد الحيادية والشفافية، وقد أسندت له وظيفة ثلاثية والتي تتمثل في:

✓ مهمة مراقبة المبادلات .

✓ مهمة تسيير المقاصة وإحداث العملية.

✓ مهمة تسيير النظم (التسويات) .

❖ ولقد انظم إلى نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر كل من:

✓ بنك الجزائر.

✓ البنوك التجارية.

✓ بريد الجزائر.

✓ الخزينة العمومية.

حيث أن بنك الجزائر (البنك المركزي) بصفته مساعد مالي للدولة لجميع العمليات البنكية والقروض منحت له صفة المشارك المباشر، أي أسندت له مهمات الرقابة والتنظيم.

1 :**Document interne de BADR-BANQUE**

المطلب الثاني: المبادئ العامة لنظام المقاصة الالكترونية

على العموم، يتم اللجوء إلى مجموعة من الخبراء يمثلون المؤسسات المالية المحلية التي تريد إنشاء نظام المقاصة الالكترونية، وستحاول هذه المجموعة تحديد أهم المبادئ العامة أو تقتصر على مبادئ تقنية وظيفية وعملية ليس لها أي طابع قانوني أو تنظيمي، ويجب أن يحضر ضمن هذه المجموعة دوما رجل قانون يتكفل بالجوانب القانونية ويكون محيطا بكل القوانين والتنظيمات المعمول بها كما أنه يعنى باقتراح التعديلات التي قد تدخل على هذه النصوص من أجل تطبيق النظام.

و توجد هناك أربعة مبادئ هامة ينبغي تعريفها:

1- من هم المتدخلون في نظام المقاصة الآلية ؟

2- ما هي أدوات وعمليات الدفع التي يتم تبادلها بين المشاركين بواسطة نظام المقاصة الآلية ؟

3- ما هو نمط تسيير النظام ؟

4- كيف يكون تنظيم يوم للمقاصة الآلية ؟

الفرع الأول: المتدخلون

يمكن تحديد مستويات عدة أصناف من المشاركين الذين يطلق عليهم اسم مشاركين مباشرين، ومشاركين فرعيين، ومشاركين آخرين قد يسمح لهم بالتدخل في النظام.

فنظام المقاصة الالكترونية نفسه يشكل أحد المتدخلين في المقاصة الآلية بين البنوك، كما يوجد العون المكلف بالتسوية الذي يدير نظام تسيير حسابات التسوية (Comptes de règlement).

أما ما يقصد بالمشاركين الآخرين، فهم المتدخلون غير المباشرين مثل أماكن المقاصة أو غرف المقاصة حيث يتم تبادل القيم المادية (الشيكات مثلا).

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظام المقاصة الالكترونية لا سيتثني تبادل القيم المادية الممثلة لأدوات الدفع، كما أن نظام المقاصة الالكترونية هو نظام تبادل العمليات، يهدف إلى تسهيل المبادلات وتألية (Automatisation) القيود المدينة والدائنة في حسابات البنوك أو الخواص على حد سواء، ولكن إذا كان النظام يفرض مراقبة التوقيع عندما يتجاوز المبلغ حدا معينا، وكذا بعض المراجعات الخاصة يجب أن يتم التبادل بطريقة مجردة من الطابع المادي.

الفرع الثاني: العمليات المتبادلة

كل أنواع العمليات قد تكون شيكات و/أو تحويلات، و/أو سندات، و/أو اقتطاعات، و/أو سندات لأمر، و/أو عمليات بواسطة البطاقات. ويأخذ نظام المقاصة الالكترونية بعين الاعتبار قرارات الرفض التي تدعي عادة القيم غير المسددة (Impayés). وفي هذا الصدد ينبغي تدخل الهيئة المكلفة بوضع النصوص

التنظيمية لمعرفة ما إذا أخذت بعين الاعتبار جميع الأسباب على مستوى المقاصة الالكترونية، ويؤدي التبادل الالكتروني للقيم على العموم إلى ظهور أسباب جديدة للرفض.

من الممكن استغلال هذه الوضعية بما أن هناك شبكة بين البنوك تعمل على تبادل أنواع أخرى من العمليات التي لم تعد تصنف كعمليات دفع، مثل رخص الاقتطاعات، أي أن بنكا يعطي بطلب من زبونه رخصة لبنك التاجر، بواسطة وثيقة معروضة في شكل الكتروني، باقتطاع مبلغ فاتورة الهاتف أو الكهرباء من حسابه في كل شهر. إن الأمر لا يتعلق بالمقاصة الالكترونية الحقيقية وإنما بنظام يسمح بتبادل معطيات لا تخضع للمراقبة ولا يترتب عنها رصيد للتسوية.

هناك عنصر أساسي آخر لوضع نظام المقاصة الالكترونية يتمثل في تحديد وتنميط شكل (Normalisation du format) العمليات المتبادلة بين النظام والمشاركين.

تستدعي العملية الالكترونية تنميطا كليا وينبغي الاجتهاد على مستوى النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل من أجل الانتقال إلى نظام مقاصة الكترونية، فتنميط السندات و أسباب الرفض بين البنوك تخضع لقواعد يحتويها دليل العمليات المصرفية المشتركة.

الفرع الثالث: كيفية العمل:

ليس هناك نمط محدد إذ أن هذه العملية تخضع خاصة لعوامل تتعلق بحجم العمليات (volumétrie) وأهمية النظام (dimensionnement) وكذا العوامل القانونية وحتى التجارية في بعض الأحيان.

وعليه يمكن مركزة نظام المقاصة الالكتروني، أي أن كل العمليات المتبادلة توجه بواسطة نظام معلوماتي عن بعد نحو النظام المركزي للمقاصة الالكترونية الذي يقوم بالفوز والتبادل ولمحات العمليات إلى المرسل إليهم والتسويات إلى البنك المركزي. ومن الممكن كذلك جعل نظام المقاصة الالكترونية يعمل بطريقة لا مركزية، وفي هذه الحالة قد تصادفنا عدة أنماط من النظام:

<u>النمط 1</u>: سيدعى هذا النمط إنشاء مراكز جهوية متصلة فيما بينها، ويمكن أن نقول عن هذه المراكز كلها أن بعضها يتصل بالبعض الآخر، أي أنها تظهر في شكل عنكبوتي حول مركز الإرسال (Centre de routage)، ويتم إرسال المحولة (Transactions déplacées) إلى سادة المرسل إليه مرورا بالهيئة المركزية أو بطريقة مباشرة.

<u>النمط 2</u>: يقتضي هذا النمط إجراء التسوية لكل ساحة على حدى بالاتصال عبر هيئة مركزية تضبط أرصدة التسوية، وفي هذه الحالة يجب التفكير في كيفية تسديد العمليات خارج الساحة (Transaction hors place).

فقد تتم التسوية على مستوى الهيئة المركزية، وقد تسوي كل معاملات الساحة على مستوى المرسل (Emetteur) أو المستقبل (Destinataire)، لكن لاتخاذ القرار الأمثل يجب التفكير في الطريقة التي تعود بالمنفعة على المجموعة المصرفية.

التبادل بواسطة نظام المقاصة الالكترونية أمر جيد، وينبغي التأكد من التسوية عند نهاية اليوم وإلا توقف النظام عن الشغل، ولهذا يبدو من الضروري تطبيق تسيير الحد المالي.

تسيير السقوف(Limites) المالية:

تهدف عملية تطبيق نظام تسيير السقوف المالية إلى التحكم في الخطر المالي لتفادي رفض التسوية عند نهاية اليوم و"التذبذبات" التي قد تترتب عنه، إن ما نسميه بالتذبذبات هو ما يسميه "الأنجلوساكسونيون": (Unwinding)، أي أن نظام المقاصة الالكترونية يرسل أرصدة تسوية إلى البنك المركزي.

و في حالة عدم تمكن أحد المشاركين من التسوية، يجب التخلي عن بعض العمليات من أجل تخفيض رصيد هذا المشارك إلى غاية أن يصبح قادرا على الدفع، وينجر عن ذلك تغيير رصيد بعض المشاركين الذين بعد أن اعتقدوا أنهم على أحسن ما يرام، أصبحوا في وضعية سيئة وحرجة. إذن من الصعب جدا تطبيق النظام المذكور، ولذا يصعب اختيار عملية على أخرى، كما أنه من غير المعقول سحب الصفقات من الزبائن لأن البنك تعوزه السيولة.

وعليه لتفادي هذا النوع من الإجراءات، يتعين وضع السقوف المالية (Limites financières) من خلال إنشاء صندوق الضمان لتجنب اللجوء إلى حساب ملحق (Compte collatéral). حيث أن كل مشارك ملزم عند بداية اليوم بإيداع حصته في صندوق الضمان حتى يسمح له بالمشاركة في نظام المقاصة الالكترونية، ويمكن أن تعتبر هذه الحصة كحد أدنى يودع في الحساب الإضافي أثناء اليوم، وإذا ضن المشارك أن حاجته ستتجاوز ما كان يتوقع، وأن رصيده خلال اليوم سيتجاوز السقف المالي، بإمكانه إضافة ضمانات أو أموال نقدية متاحة في الحساب الإضافي فيرتفع بالتالي سقفه المالي في نظام المقاصة الالكترونية.

قد يتكون صندوق الضمان إما من أموال نقدية متاحة، أو من سندات تم إيداعها، وما ينبغي تجنبه هو أن يكون رصيد المشارك مدينا لأقصى حد إلى درجة أنه يعرقل كافة المشاركين الآخرين، وهو ما يسمى "المقاوم" (Résistible).

الفرع الرابع: تنظيم يوم المقاصة الالكترونية

إن هذه العملية مرتبطة بنمط السير، سواء أكان ممركزا، أو غير ممركز، مزودا بالأجهزة المرسلة والمستقبلة عند المشاركين وكذلك بالنظر إلى الضغوط التجارية والضغوط المالية (لمعرفة ما إذا كانت تكلفة نظام ما جد مرتفعة، وما إذا نهدر مالنا عند تجميدنا له، وفي انتظار اتخاذ بعض الحلول)، والضغوط التنظيمية (أوقات افتتاح أو غلق الوكالات، أو أوقات استعمال وسائل الإعلام الآلي أو الأوقات المطبقة من قبل كل بنك) وبطبيعة الحال الضغوط التقنية (لاسيما حجم العمليات)، إذن يجب أن يحدد الميثاق المصرفي بعض القواعد التي يعمل بها نظام المقاصة الآلية.

وعلى العموم يمكن حصر ثلاثة مراحل كبيرة ضمن نظام المقاصة الالكترونية:

1- مرحلة التبادل التي يرسل فيها كل واحد سنداته

2- مرحلة المقاصة التي تقوم فيها الأنظمة بعملية الفرز وتحضير سندات الإياب (الإرسال)، وبالموازاة مع ذلك يتم تحضير أرصدة التسوية ثم إرسالها إلى البنك المركزي.

3- مرحلة الاستغلال كمرحلة أخيرة.

الشكل(01):الحلقة الزمنية لألية المقاصة

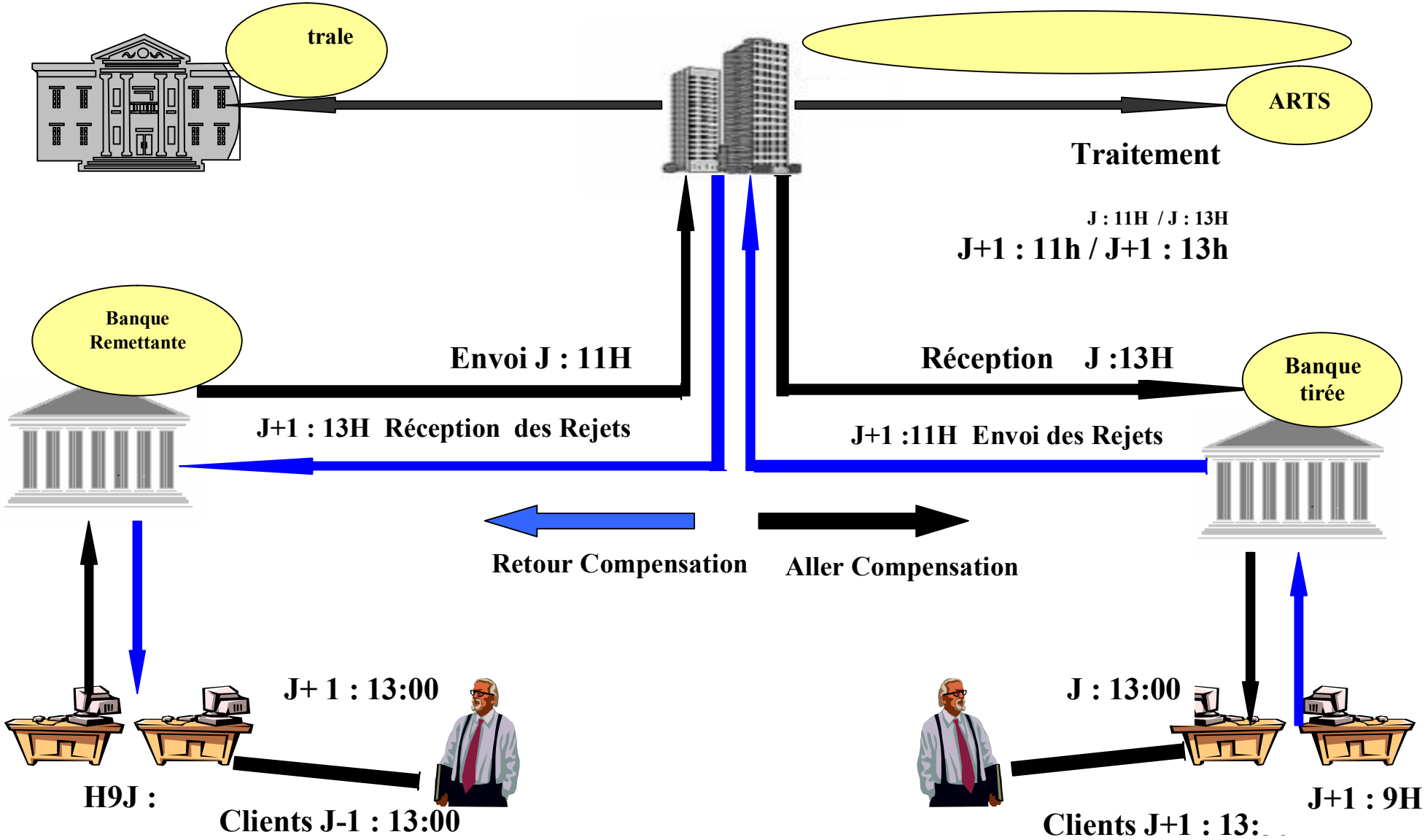

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المقاصة الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثالث: خصائص وأهداف المقاصة الالكترونية

الفرع الأول: خصائصها [1]

لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن واحد مليون دينار جزائري، كما يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل *ARTS*.

يقوم بنك الجزائر بمراقبة نظام *ATCI* وفقا للمادة *56* من الأمر رقم *11-03* المؤرخ في *26* أوت سنة *2003* والمتعلق بالنقد والقرض.

النظام هو نظام مؤمن صد كل خطر عملياتي وأخطار الاختلاس باستعمال أحدث التكنولوجيات فيما يخص الختم، الرموز إمضاءات المبادلات.

نظام المقاصة الإلكترونية آلي يركز على التألية التامة في معالجة تدفق المبادلات وتطوق وسائل الدفع.

النظام مجهز ببرنامج رئيسي مسير من طرف مدير النظام الذي يضمن انتظامية ومطابقة العمليات المعالجة للقواعد المعرفة ضمن اتفاقيات ما بين البنوك.

نظام المقاصة الإلكترونية هو نظام معرف من جهة بمجموعة النصوص المادية والمنطقية، ومن جهة أخرى بمجموعة القواعد التي تسمح بالتبادل وحساب وضعيات المشاركين في نهاية كل دورة.

نظام المقاصة الإلكترونية هو نظام واضح يحسب في نهاية كل دورة مبادلات الأرصدة متعددة الجوانب للمشاركين.

الفرع الثاني: أهدافها:

تمكنت المقاصة الإلكترونية من تحقيق جملة من الأهداف يمكن اختصارها فيما يلي:

تقليص آجال تغطية القيم: حيث يمكن هذا النظام من اختصار الكثير من الوقت وأصبحت عمليات المقاصة لا تتعدى بضعة أيام بل بضعة ساعات في الدول ذات التطور التكنولوجي العالي.

تأمين المبادلات:لقد اصبحت الانظمة الالكترونية أكثر أمانا وحفاظا على الشبكات التجارية من الضياع والتلف من جهة وبتجهيزه بنظام ضد أخطار الاختلاس ومراقبة الحد الأدنى للأرصدة من جهة أخرى.

تبسيط الإجراءات وتقليص أخطار الأخطاء: فعملية التبادل هنا تتم آليا عن طريق البرنامج الرئيسي وبمراقبة CPI فهذه العملية أقل عرضة للأخطاء التي يتسبب فيها التبادل اليدوي.

تحسين تسيير المؤسسات المالية: إن اختصار الوقت وسرعة التبادل مكنا المؤسسات المالية من كسب ثقة الزبائن وتشجيعهم على التعامل بالشبكات والأوراق التجارية هذا ما ضمن ثقة المؤسسات المالية من جهة وحماية الزبائن من التعرض للسرقة والنهب في حال تعاملهم نقدا .

1 :**Document interne BADR-BANQUE**

خلاصة الفصل:

لقد أصبح التحدي الحقيقي في التطور المصرفي وبالخصوص تطوير وسائل الدفع هو إيجاد مجموعة من الخدمات تلبي احتياجات نطاق عريض من العملاء باعتبارهم نقطة البدء في العمل المصرفي، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي حققته نظم المعلومات المصرفية في الفترة الأخيرة، حيث اتجهت المصارف إلى استحداث خدمات جديدة وابتكار وسائل الكترونية مصرفية توفر انسياب خدمات الدفع المصرفية من المصرف إلى العميل بسهولة ويسر وكفاءة بما يلائم الاحتياجات والمتطلبات المعاصرة للعملاء من ناحية ويحقق الربح من ناحية أخرى، وأهم هذه الوسائل المقاصة الآلية التي ستعرض طريقة عملها في الفصل التطبيقي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مقدمة الفصل:

بعدما استعرضنا في الفصول السابقة الجانب النظري لهذا الموضوع، نحاول من خلال هذا الفصل تطبيق المفاهيم السابقة على شكل دراسة حالة بنك تجاري عمومي (Badr_BANQUE) ينشط في ظل وسط تشتد فيه المنافسة.حيث سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثاني : واقع انظمة الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد .

المبحث الثالث: تأثير انظمة الدفع الالكتروني على أداء البنك.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية في الجزائر وأكثرها نشاطا وسنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم الإطار العام لهذا البنك انطلاقا من:

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري التي تبنتها الدولة ليصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وفقا للمرسوم 82-106 المؤرخ في 10جمادى 1402 هـ الموافق لـ 13مارس 1982م شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.220.000.000دج مقسمة إلى 2200سهم بقيمة 1000.000دج للسهم الواحد، ليرتفع في نهاية سنة 1999 إلى 3.330.000.000دج، وبموجب قانون 90-100 المتعلق بالنقد والقرض فقد أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ذو شخصية معنوية يقدم عمليات استقبال الأموال من الجمهور ومنح القرض وكذلك وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، ولقد كانت الغاية من إنشاءه هي تمويل القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية ومزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية والمستفيدون من الثورة الزراعية وكذلك المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه بـ 140 وكالة كانت تابعة للبنك الوطني الجزائري،ولقد أصبح الأكثر إنتشارا على المستوى الوطني بأكثر من 300 وكالة و39 وكالة جهوية وتوظف حوالي 7000 إطار وموظف يعملون في مختلف القطاعات المحلية والوطنية وهذا ما جعل منه البنك الأول على المستوى الوطني.

ويضمن هذا البنك التمويل لأكثر من 300 ميدان من قريب أو من بعيد من القطاع الزراعي، الصناعي والصيد البحري والتي تمول بالطرق التقليدية أو الحديثة لبرنامج دعم القطاع الزراعي والترقية الريفية.

كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه برنامج خاص بالجنوب والهضاب العليا وتحتل المرتبة الأولى في تمويل الشباب البطال الحاصل على شهادات في إطار التعامل مع: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والصندوق الوطني للتأمين على القرض، وهذا في إطار امتصاص البطالة.

مع العلم أن المقر الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بالجزائر العاصمة بـ:17شارع العقيد عميروش.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أثناء تطوره في الجزائر ثلاثة مراحل هي

1- مرحلة ما بين1982- 1990

انصب جل اهتمام البنك خلال السنوات الأولى من تأسيسه على تحسين موقعه في السوق البنكي ومحاولة فرض وجوده ضمن القطاع الريفية والعمل على ترقيته من خلال تكثيف الوكالات البنكية في المناطق ذات الطابع الفلاحي حيث ومع مرور الزمن اكتسب البنك سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ,هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط التي تقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

2- مرحلة ما بين 1991- 1999

بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك, بحيث ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع الادخار بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، أما في مجال استخدام التكنولوجيا فقد شهدت هذه المرحلة إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي حيث تم تطبيق نظام" SWIFT " للتحويل الآلي للأموال وتسهيل معالجة وتنفيذ عملية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إعتماد نظام (System Bancaire SYBU Universel) ومختلف لواحقه بهدف تسريع أداء مختلف العمليات البنكية سنة 1992، كما تم في نفس السنة اعتماد نظام محاسبي جديد على مستوى كل وكالات BADR إلى جانب تعميم استخدام تقنيات الإعلام الآلي في كافة عمليات التجارة الخارجية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز 24 ساعة.

وفي سنة 1993 تم استكمال تغطية كل وكالات البنك المنتشرة لتقنية الإعلام الآلي، أما في سنة 1994 طرح خدمة جديدة خاصة بالبنك تتمثل في بطاقة السحب والدفع، وفي سنة 1996 إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت قصير جدا،وفي سنة 1998 بداية العمل ببطاقة السحب بين البنوك.

3- مرحلة مابين 2000-2006

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء قام بنكBADR بتسطير برنامج خماسي يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه وتطوير منتجاته وخدماته، هذا ولا يزال هذا البرنامج الطموح يحقق نتائج جد مهمة إلى يومنا هذا، ومن أبرز ما يميزها:

سنة 2000: القيام بتشخيص عام لنقاط قوة وضعف البنك، مع وضع مخطط ترقوي لبلوغ البنك المعايير العالمية في مجال العمل البنكي، كما قام في نفس السنة باستكمال تعميم SYBU.

سنة 2001: إجراء عملية تطهير محاسبة ومالية البنك شملت جميع حقوقه المشكوك فيها، كما تم إعادة النظر في المدة اللازمة لمختلف العمليات البنكية اتجاه العملاء،وتم التحقيق في مختلف الإجراءات الإدارية والتقنية.

إضافة إلى ذلك قام البنك في نفس السنة بتجسيد مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية في بعض الوكالات الرائدة، إلى جانب اعتماد مخطط محاسبي جديد على المستوى المركزي.

سنة 2002: عرفت هذه السنة إدخال تقنية جديدة ساهمت في تسهيل العديد من العمليات البنكية فبعد أن كان وقت تحصيل الشيكات يستغرق مدة قد تصل إلى 12يوم أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكاتهم في وقت وجيز.

وفي نفس السنة شرع مسئولو البنك في نشر الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقة الدفع تحت إشراف مؤسسةSATIM، كما تم إطلاق موقع خاص بالبنك على شبك الانترنت بتاريخ2004/09/07 ومن خلاله تم استحداث خدمة الإطلاع على الرصيد عبر الشبكة.

سنة 2005: شهد هذا العام أول تجربة ناجحة لعملية سحب من خلال الشباك الآلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري وإعلامي غفير بوكالة الشراقة كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر التراب الوطني.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن التنظيم المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تمثله المديرية المركزية الموجودة بمحافظة الجزائر الكبرى تحت إدارة رئيس مدير عام بالإضافة إلى عدة مديريات تحت سلطة رئيس كل قسم، ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية، ويكون هيكلها التنظيمي كما يلي:

الشكل رقم(02):الهيكل التنظيمي المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

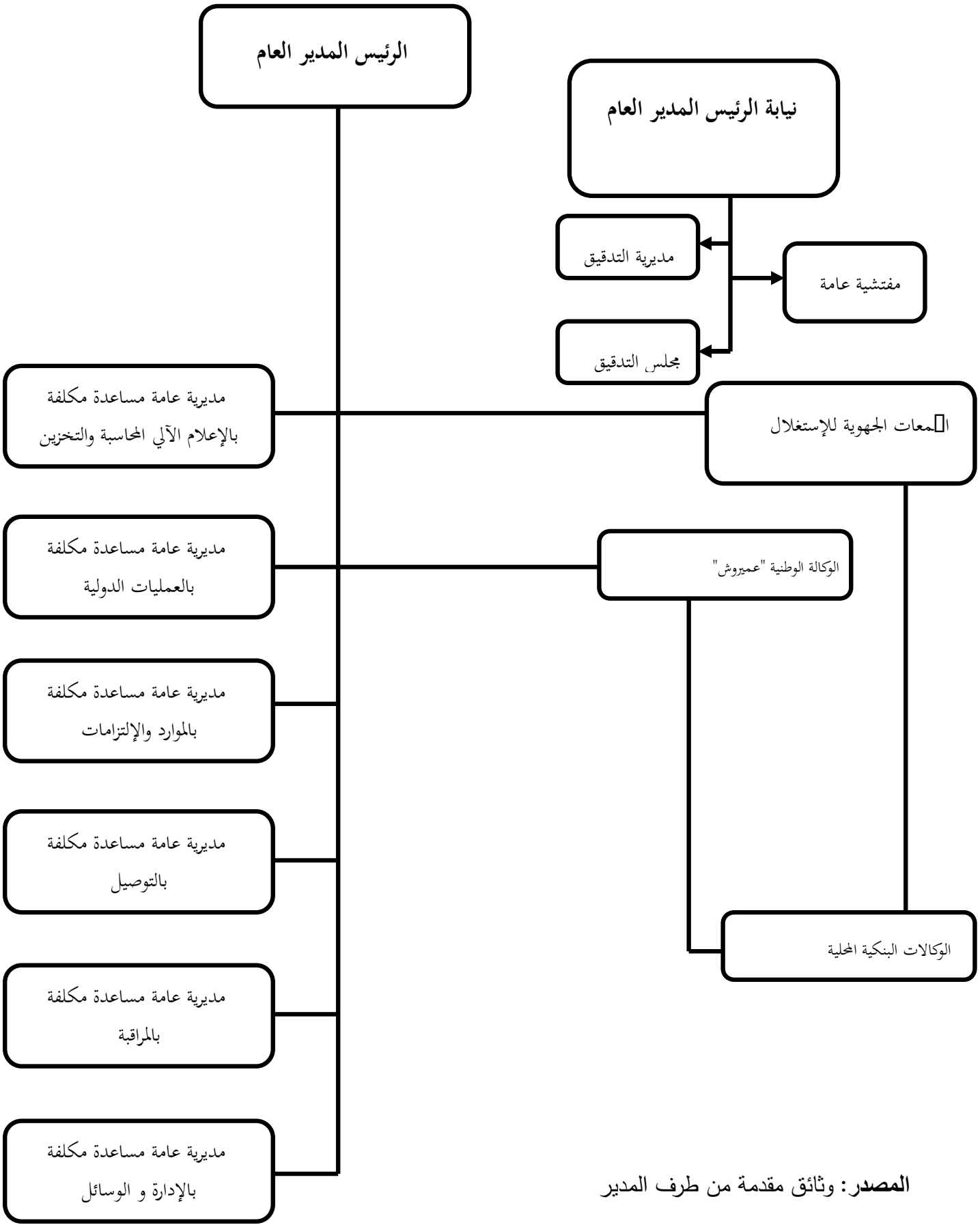

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المدير

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له عدة مهام يسعى من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي يشهده القطاع البنكي يحتم على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر فعالية في ظل المنافسة الشديدة بين البنوك لذا أصبح لزاما على القائمين على البنك بتطوير المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك من أجل إرضاء زبائنهم وكسب عملاء جدد، وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة تتمثل في:

- معالجة كل عمليات قروض الصرف والخزينة.
- منح قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي، والتنمية الريفية.
- التقرب أكثر من أصحاب المهن الحرة، التجار،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم على تطوير منتجاتهم وخدماتهم.
- ضمان ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وكل النشاطات المتعلقة بالفلاحة ويعمل البنك على دفع النشاطات الفلاحية، الصناعية والحرفية كما يعمل على تنمية الأرياف الجزائرية.
- فتح الحسابات لكل شخص يطلب ذلك.
- إستقبال الودائع تحت الطلب ولأجل.
- مراقبة صحة الحركات المالية للمؤسسات المستوطنة.
- إنشاء خدمات جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك من خلال ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- المساهمة في تسهيل عمليات التجارة الخارجية من خلال فتح التحصيلات والاعتمادت المستندية.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الأعمال التي يقوم بها إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- تحسين نوعية وجودة الخدمات البنكية.
- خلق تواصل وعلاقة جيدة مع العملاء.
- تنمية التجارة من خلال بعث تقنيات إدارية جديدة ونشر سلسلة من الخدمات الجديدة.
- ضمان النمو المتناسق للبنك في مجال التحصيل.
- الرفع من موارد البنك إلى أعلى قيمتها وجعلها أكثر مردودية.
- تطوير العمل البنكي والحصول على أكبر قدر من الأرباح.
- التسيير الصارم للخزينة بالدينار والعملة الصعبة .

المبحث الثاني: واقع انظمة الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

لقد شهد القطاع البنكي تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وسنتناول في هذا المبحث تعريف عام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة شلغوم العيد وهيكلها التنظيمي، ثم نتطرق إلى التكنولوجيا التي تستخدمها في عملها والتي تفتقدها.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد وهيكلها التنظيمي

وسنتطرق في هذا المطلب لتعريف عام لوكالة شلغوم العيد وتنظيمها.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد هي وكالة تحمل الرقم"**833**"، وهي وكالة جهوية تأسست رسميا في 13**مارس** 1983، لقد كانت وكالة تابعة للبنك الوطني الجزائري وفي إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري التي تبنتها الدولة لتصبح تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

الفرع الثاني:تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد من مدير و17 عامل موزعين حسب الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم(03):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية شلغوم العيد

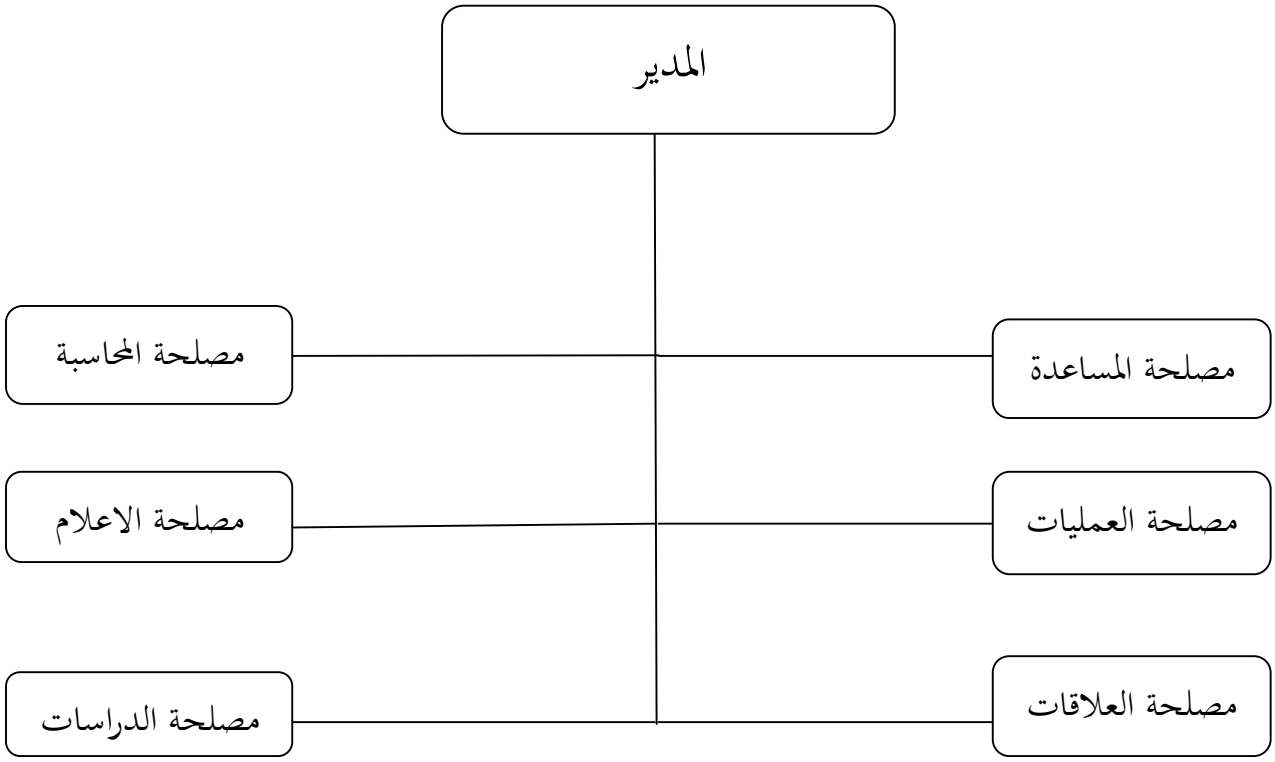

المصدر : اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

المطلب الثاني: الوسائل والخدمات الإلكترونية المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على ظهور الاقتصاد الرقمي هو المستوى التكنولوجي التي وصل إليه العالم اليوم ولهذا خصصنا هذا المبحث لتشخيص الوضعية التكنولوجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.

الفرع الأول: الوسائل التكنولوجية المتوفرة بوكالة شلغوم العيد

تستخدم وكالة شلغوم العيد عدة وسائل نذكرها كما يلي:

1- أولا:الإعلام الآلي

يتوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد على 7أجهزة إعلام آلي موزعة كالآتي:

- حاسوبين مخصصين لعمليات التجارة الخارجية.
- حاسوب للتحصيل الشيكات.
- حاسوب لشباك الإيداع.
- حاسوب لسكرتيرة المدير.
- حاسوب لشباك التحويل.
- حاسوب لشباك التحويل.

2- حاسبة الأوراق النقدية

تتوفر وكالة شلغوم العيد على 3حاسبات آلية للأوراق النقدية منها حاسبتين من النوع القديم التي تحسب الأوراق النقدية من نفس الفئة، أما الثالثة فهي حديثة جدا استخدمت هذا العام وهي حاسبة يمكن خلط الأوراق النقدية من مختلف الفئات وهي تقوم بحسابها وتخرج كل فئة على حدى مع أنها تحتفظ برقم كل ورقة نقدية.

3- الموزع الآلي للأوراق النقدية

ويطلق عليه جهاز(DAB) وهو جهاز يوضع خارج البنك ويستطيع حامل البطاقة البنكية سحب أي مبلغ دون الدخول للبنك.

4- البطاقة البنكية

ويوجد ثلاثة أنواع من البطاقة الالكترونية تتمثل فيما يلي:

1- بطاقة CPR: ونعني بها البطاقة البنكية للسحب وهي بطاقة تستعمل للسحب فقط ومن مختلف وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط.

2- بطاقة CIB: ومعناها بطاقة مابين البنوك وهي بطاقة تستعمل في السحب من أي بنك، ويمكن الشراء من المحلات التي تتعامل بهذا النوع من التكنولوجيا.

3- بطاقة TAWFIR: وهي آخر منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولقد حلت محل دفتر التوفير ويستطيع العميل من خلالها السحب والإيداع.

5-شبكة SWIFT:

ومعناها Society Wide Interbank Financial Télécommunication أي جمعية إتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم، وهي جمعية تعاونية غير ربحية مسجلة كشركة مساهمة محدودة المسؤولية، وتساهم البنوك الأعضاء في هذه الجمعية في رأسمالها وتدفع رسوم تراسلها فيما بينها إلى الجمعية دوريا وعلى أساس شهري.

إن شبكة السويفت تمثل تجمعا دوليا يعمل على تجسيد نظام دولي للتحويل المالي بين البنوك، كان يضم عند إنشائه سنة1973 نحو 240 مؤسسة ولقد بلغ عدد أعضائه 7300بنكا موزعة على 197 بلدا، كما يتمثل نظام السويفت بتعليمات تطبيقية تفصيلية ينظمها كتاب الممارس، حيث يحدد هذا الكتاب أن جميع العمليات المتبادلة بين البنوك يجب أن تتم بالصيغة المحددة لكل من هذه العمليات وفق النموذج الموحد لها، وقد جرى تنظيم النماذج الموحدة لمراسلات البنوك المتعلقة بجميع عملياتها المصرفية مع مراسليها في الخارج في إطار 10 فئات.

الفرع الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية التي تقدمها وكالة شلغوم العيد

تقدم وكالة شلغوم العيد جملة من الخدمات البنكية الالكترونية أهمها:

1- التحويل الإلكتروني مابين وكالات BADR

وهي خدمة تقوم بها وكالة شلغوم العيد منذ عدة سنوات يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب لآخر ويتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك، وتكون هذه العملية بوسيلة إلكترونية.

2- المقاصة الإلكترونية

إن المقاصة الالكترونية حديثة العهد في وكالة شلغوم العيد، وجاءت هذه الأخيرة لتصحح النقائص التي كانت في النظام التقليدي وهي مرتبطة بشبكة الكترونية، هدفها التحصيل دون الالتقاء في البنك المركزي وللمقاصة الالكترونية عدة أهداف تتمثل في:

- عصرنة وسائل التبادل بين البنوك ومواكبة التطورات الحاصلة في بنوك العالم.
- عصرنة حلقات التداول المادي للقيم.
- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي.

3- خدمات الحاسوب

تقدم وكالة شلغوم العيد كل خدمات الحاسوب كمعرفة المركز المالي للعميل، استخراج كشوف عن الوضع المالي...الخ، كما أن الحاسوب وسيلة لحفظ كل المعلومات التي تخص البنك والعملاء.

المطلب الثالث: الوسائل والخدمات الالكترونية التي يفتقدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

بعد التطور الذي وصلت إليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد إلى أنها مازالت تفتقد إلى بعض الوسائل والخدمات التي تسهل علة البنك تأدية مهامه بسهولة وعلى أكمل وجه.

الفرع الأول: الوسائل الالكترونية التي يفتقدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

تفتقد وكالة شلغوم العيد لعدة وسائل لعل أهمها هي:

1- الشباك الآلي

تفتقد وكالة شلغوم العيد أيضا لمثل هذه الآلة جهاز أوتوماتيكي يقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للنقود، وهو متصل بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات الكترونية، فبالإضافة إلى مهمة سحب الأموال، يسمح الشباك بالقيام بالعديد من العمليات.هذه الشبابيك متصلة بالكمبيوتر الرئيسي للبنك، ودورها مهم على مستوى النشاط التسويقي لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع العميل.

2- شبكة الانترنت

شبكة الانترنت هي أهم ما تفتقده وكالة شلغوم العيد بحيث لا يستطيع البنك بدون شبكة الانترنت القيام بتحويلات مابين البنوك، وتعتبر شبكة الانترنت شبكة إتصالات واسعة تقدم خدمات عديدة ومتنوعة.

3- الهاتف المصرفي

يعتبر الهاتف المصرفي المحمول من الشبكات التكنولوجية اللاسلكية، ولكن مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت البنوك خدمة الهاتف المصرفي، ويستعمل هذا الهاتف في دفع الفواتير، تفحص المعلومات المالية وشراء عملات أجنبية، ويعد هذا الأخير من أهم وأحدث تكنولوجيا تفتقدها وكالة شلغوم العيد.

الفرع الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية التي تفتقدها وكالة شلغوم العيد

مازالت وكالة شلغوم العيد لم يصلها بعد بعض الخدمات المهمة والمتمثلة في:

خدمات الأوراق الإلكترونية :

يوجد عدة أنواع من الأوراق الالكترونية أهمها:

1- الشيك الإلكتروني

هو عبارة عن صك يحتوي على المنطقة البيضاء وهذه المنطقة تحتوي على التعريفة البنكية وأضيفت كي تعبر

على جهاز السكانير وهو يستعمل كوسيلة دفع في الشبابيك نقدا.

2 – السند لأمر الإلكتروني

هو نفس السند لأمر التقليدي إلا أنه يستعمل عبر شبكة الانترنت، حيث يتم التعامل به بكثرة مع أصحاب القروض ويتم التحصيل عن طريق المقاصة الإلكترونية، وبما أن وكالة شلغوم العيد ليس لديها شبكة الانترنت فبالضرورة ليس لها السند لأمر الإلكتروني.

3 – الكمبيالة الإلكترونية

هي ورقة إلكترونية يستعملها أي تاجر في التجارة ويمكن إستعمالها كوسيلة قرض، يتم إصدار هذه الورقة من طرف مصلحة الصندوق والمقاصة، وبسبب غياب جهز سكانير فهي غير معتمدة في وكالة شلغوم العيد.

المبحث الثالث: تأثير انظمة الدفع الالكتروني على أداء البنك

إن ما يحتويه هذا المبحث هو محاولة قياس أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال (الإقتصاد الرقمي) عل فعالية أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.

المطلب الأول: تأثير المعلوماتية على إنتاجية مصالح البنك

لقد أصبحت المعلوماتية اليوم جزء لا يتجزأ من نشاط البنك ولا يمكن الإستغناء عنها، فلا تكاد تجد قسم أو مصلحة إلا وتحتوي على جهاز كمبيوتر بمختلف أجهزته المحيطة، وسيتم تسليط الضوء على دورها الفعال من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: تأثير المعلوماتية على إنتاجية البنك

إن المعلوماتية على مستوى الوكالة تستعمل لتخزين كميات هامة من المعلومات حول الزبائن، حيث أنه كلما كثرت الوثائق المحررة وجب تدخل الكمبيوتر ليقوم بتسجيل التسجيلات الخاصة وتخزينها، ثم إيجاد المعلومات التي تحتاجها مصالح البنك وقت الحاجة إليها، وبالتالي يمكن القول أن الكمبيوتر ووسائله البرمجية حقق العديد من المزايا التي أثرت على نشاط البنك وتمثلت في:

- السرعة والنجاعة في معالجة العمليات.
- التحسن في إنتاجية المصالح.
- التحسين في أداء العمليات البنكية.
- التقليل من الأخطاء.
- التقليل من المجهودات البدنية .

الفرع الثاني: قياس إنتاجية مصالح البنك

إن من مزايا التكنولوجيا الحديثة هو تحسين إنتاجية مختلف مصالح الوكالات، أما عن المعايير المستخدمة لقياسها فهي غير معروفة لدى الوكالة محل الدراسة.

وبغية التأكد من أن المعلوماتية في البنك تحسن من الإنتاجية، إستخدمنا المعيارين الرئيسيين لإنتاجية الشبكة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد وهما:

- متوسط عدد العمليات المنجزة في اليوم.
- متوسط زمن القيام بكل عملية.

وذلك باستخدام ودون استخدام الكمبيوتر من قبل مدير وكالة شلغوم العيد الذي كان موظف قبل إدخال المعلوماتية إدخالها سنة 1993، والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): إنتاجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

		بدون إستعمال المعلوماتية(يدويا)	بإستعمال المعلوماتية(آليا)
متوسط زمن القيام بكل عملية	سحب	5 ← 10د	1 ← 1.5د
	إيداع	20 ← 100د	10 ← 15د
	تحويل	100 ← 200د	30 ← 60د
متوسط عدد العمليات في اليوم	سحب	50 ← 80ع	110 ← 220ع
	إيداع	20 ← 60ع	50 ← 120ع
	تحويل	10 ← 20ع	60 ← 140ع

د:دقيقة، ع:عملية.

من خلال نتائج الجدول، يتضح لنا أن إنتاجية وكالة شلغوم العيد تحسنت باستعمال الكمبيوتر، لتصبح ثلاث أضعاف تقريبا دون إستعمال جهاز الكمبيوتر، وبالتالي فأن أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال

على عمليات السحب، التحويل والإيداع كان إيجابي، كون أن الزمن المستغرق للقيام بالعملية الواحدة إنخفض بكثير، كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان تحسين الإنتاجية أكثر فأكثر إذا تم التقليل من الأعطاب التي تصيب الشبكة التي من شأنها أن تعيق أو تقلل من إنتاجية الوكالة ومن أمثلتها ما يلي:

- الأعطال التي تصيب الخادم الرئيسي.
- إنقطاعات التيار الكهربائي.
- الأخطاء التقنية التي يسببها البرنامج الآلي للعمليات البنكية.
- أجهزة الكمبيوتر القديمة.
- عدم التحكم الجيد في المعلوماتية من قبل الموظفين.

وللعلم فإن بقية مصالح الوكالة يصعب قياس إنتاجيتها نظرا لتعقد وتعدد عملياتها.

المطلب الثاني تأثير أنظمة الدفع الجديدة على فعالية نشاط التوزيع

سنحاول في هذا المطلب إظهار الأثر الذي أحدثته تكنولوجيات أنظمة الدفع الجديدة على نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.

الفرع الأول: التخفيف من القيود المكانية

لقد خففت أنظمة الدفع من القيود المكانية بشكل كبير وقصرت المسافة وذلك من خلال:

1- عمليات السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية

لقد أصبح بفضل نظام النقد الآلي قيام عملاء البنك بعملية السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والمتواجدة في أماكن مختلفة (بنوك ومؤسسات مالية أخرى، بريد الجزائر...الخ) دون الحاجة إلى التنقل إلى وكالته، موفرا بذلك الوقت الكافي وضامنا للحصول على هذه الخدمة في المكان الذي هو فيه وبالسرعة الممكنة (العملية لاتتجاوز2 دقائق)، مستخدما في ذلك العميل بطاقته للسحب.

ويمكن توضيح الفرق بين عمليات السحب التي يقوم بها العميل خارج وكالته قبل وبعد نظام الدفع الجديد من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): عملية السحب قبل وبعد النظام الجديد

قبل نظام الدفع الجديد	بعد نظام الدفع الجديد

الحد الأقصى في عملية السحب الواحدة يوميا تقدر بـ50000 دج	عملية السحب للمبالغ المالية خارج الوكالة تتم بسقف غير محدد.

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

إذن من خلال الجدول السابق يمكن القول أن نظام الدفع الجديد أعطى حرية كبيرة للعملاء التابعين للبنك في عملية السحب وبسقف غير محدد، وهذا إذا أراد العميل سحب كل أمواله المودعة حتى وإن كانت غير وكالته الأصلية وبهذا فإنه قد قرب المسافة بنسبة كبيرة.

2- السحب من وكالات بنوك أخرى بواسطة الموزع الآلي

لا تتوفر هذه الخدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسبب عدم توفر الجهاز المسمى بـ GAB، وهذا ما يدل على نقص في وكالة شلغوم العيد.

الفرع الثاني: التخفيف من القيود الزمنية

من بين أهداف البنك نتيجة إعتماده على نظم الدفع الآلية هو تقليص آجال تسديد أوامر الدفع، ويقصد بآجال التسديد "عدد أيام العمل التي تكون بين يوم تقديم القيمة للمقاصة وتاريخ التسوية، يتم تحديد هذا العدد حسب نوع القيم التي تقدم في النظام".

ولأجل إبراز أثر تكنولوجيا أنظمة الدفع في التخفيف من القيود السابقة بخصوص أجال تسديد القيم، قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(03): فعالية أجال تسديد الشيكات، البطاقات البنكية وكيفية معالجتها

أوامر الدفع	أجال التسديد قبل نظام الدفع	أجال التسديد بعد نظام الدفع

	الجديد	الجديد
• **الشيكات:** – **الشيك العادي.** – **الشيك الإحتياطي.** •**البطاقة البنكية:** **CIB _** **CBR _** • **الأوراق المالية:** ـ السند لأمر	**10أيام** **يوم واحد** **غير موجود** // **10أيام**	**يومين** **يوم واحد** **في نفس اليوم** **في نفس اليوم** **يومين**

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

أما في مجال التحويلات المالية تستخدم التحويلات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند:

- تحويلات مابين العملاء.
- تحويلات مالية ما بين البنوك.
- دفع أجور المتقاعدين والعمال.

كما تنقسم التحويلات المالية إلى:

- **<u>التحويلات المالية العادية:</u>**

– تحويلات مالية ما بين عملاء البنك بسقف غير محدد.

– تحويلات مالية مابين البنوك بسقف غير محدد.

نوع التحويلات	قبل نظام الدفع الجديد	بعد نظام الدفع الجديد

- **<u>التحويلات المالية للمبالغ الكبيرة:</u>**

تتمثل في جميع التحويلات المالية ما بين البنوك والتي يتعدى حجمها1مليون دج.

وفيما يخص آجال التسديد بالنسبة للتحولات المالية وكيفية معالجتها وفق أنظمة الدفع، يمكن توضيحها من خلال الجدول كالآتي:

– مابين وكالات البنك.	5أيام	**في نفس اليوم**
– مابين وكالات البنوك.	**15إلى 20يوم**	**3أيام**
– تحويلات للمبالغ الكبيرة ما بين البنوك.	**20يوم**	**5أيام**
– التحويلات ما بين العملاء.	//	//
– التحويلات مابين العميل والبنك.	//	//

الجدول(04):فعالية اجال تسديد التحويلات المالية وكيفية معالجتها.

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

من خلال الجدول يتبين لنا أنه بفضل التكنولوجيا الإعلام والإتصال إستطاع البنك أن يحقق هدفه والمتمثل في التخفيض وبشكل كبير في آجال تسديد التحويلات المالية لمختلف الفئات باستعمالها لبرنامج SYRAT، على عكس التحويلات المالية في نظام الدفع التقليدي التي تستدعي اللجوء إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزي وما تستغرقه من عمل طويل نتيجة إستخدام المقاصة التقليدية.

المطلب الثالث: مدى فعالية نظم الدفع الآلية

نحاول في هذا المطلب الربع والأخير، الوقوف عند أداء أنظمة الدفع خلال فترة زمنية محددة، وذلك حسب ما هو متوفر من معطيات في قاعدة بيانات عمليات البنك، وما إذا كانت هذه الأنظمة قد حققت قيمة مضافة للعميل وللبنك على حد سواء من جانب العمولات هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نقف على العوائق والمخاطر التي تعرقل أداء هذه الأنظمة

الفرع الأول: القيمة المضافة بالنسبة للعميل والبنك

إن كذلك من أهداف البنك بتبنيه نظم الدفع الآلية وجوب تعزيز التوجه بالعميل ووضع قاعدة لبناء نظام

متكامل لإدارة العلاقة معه، ومن ثم خلق قيمة مضافة بالنسبة له، من أجل كسب رضاه ووفائه.

وبناءا على ما سبق، أردنا معرفة ما إذا كان هناك تغير في العملات التي يدفعها العميل أثناء قيامه بعدة عمليات قبل وبعد أنظمة الدفع الجديدة، كما أن هذه العملات تعتبر بمثابة إيرادات بالنسبة للبنك.

الجدول رقم(05): عمولات بعض العمليات قبل وبعد نظام الدفع الجديد

نوع التحصيل	العمولة قبل نظام الدفع الجديد	العمولة بعد نظام الدفع الجديد
1/ تحصيل الشيكات:		
- تحصيل شيكات بنوك أخرى.	150دج	200دج
- تحصيل شيكات داخل المقاصة.	100دج	200دج
- تحصيل شيكات خارج المقاصة.	150دج	200دج
2/ التحويلات المالية:		
• أقل من 1 مليون دج.	عمولة ثابتة تقدر ب200دج	بدون مقابل
•1مليون دج.	للتحويل.	200دج
•1000.001- 5000.000 دج	//	2000دج
•5000.001- 10.000.000 دج.	//	3000دج
• أكثر من 10.000.000 دج.	//	10.000دج
3/ إستعمال عميل البنك لبطاقة السحب البنكية:		
• DAB تابع للبنك.	لا توجد	10دج
• DAB تابع لبنوك أخرى.	لا توجد	35دج

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

من خلال الجدول يتبين لنا أن العمولات التي يدفعها العميل للوكالة جراء قيامه بالعمليات الموضحة أعلاه تغيرت بسبب تبني الوكالة أنظمة دفع جديدة.

كما أن التحويلات المالية نجدها قد زادت عمولاتها بعدما كانت تخضع لعمولة ثابتة تقدر بـ :200دج للتحويل المالي الواحد.

وهنا نجد أن القيمة المضافة بالنسبة للعميل تكمن في التحويلات المالية الأقل من1 مليون دج أصبحت بدون مقابل بعدما كانت 200دج، ناهيك عن السرعة في إنجاز العمليات، أما البنك فيستحق إيرادات إضافية فيم يخص التحويلات المالية الأكبر من 1مليون دج بعدما كان يحصل على عمولة ثابتة تقدر بـ:200دج للتحويل الواحد بغض النظر عن المبلغ المحول، بالإضافة إلى تحصيل الشيكات وهذا ما يبينه الجدول التالي لأرباح البنك خلال سنتي2011و2012:

الجدول رقم(06): عدد العملاء خلال سنتي2011و2012

السنـوات	2011	2012
الأرباح المحققة	14880.000دج	21.114.000دج

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

من خلال الجدول نلاحظ أن أرباح البنك تزايدت بنسبة كبيرة في 2012 مقارنة بسنة 2011 وهذا يبنه قيام البن بعمليات كبيرة مقابل عمولات بفضل مميزات الاقتصاد الرقمي .

الفرع الثاني: أداء نظام النقد الآلي في الوكالة

مع الإنطلاقة الفعلية لهذا النظام صاحبته مشاكل تقنية كبيرة وعديدة ومن أهم هذه المشاكل هو الإستخدام غير الأمثل للموزعات الآلية للنقود من قبل العملاء وكذلك التجربة الجديدة لبطاقات السحب المغناطيسية، فهي تكنولوجيا غريبة عن العملاء.

وعلى العموم، سنجري مقارنة لعدد العمليات السحب وحجم المبالغ المسحوبة بين سنتي 2001 و 2012 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مقارنة لعدد العمليات وحجم المبالغ المسحوبة بين سنتي1011 و2012

البيان	سنة 2011	سنة 2012
عدد عمليات السحب	12000 عملية	20000 عملية
حجم المبالغ المسحوبة	110.000.000.00 دج	176.000.000.00 دج

المصدر: اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المدير.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تحسن كبير في أداء نظام النقد الآلي، فإن تأثير هذا الأخير على أداء البنك هو التخفيف من عبء العمليات داخل الشبابيك بالنسبة لموظفي البنك، بالإضافة إلى إختصار الوقت بالنسبة للعملاء.

الفرع الثالث: أداء نظام المقاصة الإلكترونية

إن أهم خاصية تميز المقاصة الالكترونية هي السرعة في التحويلات ولمعرفة مدى تأثيرها على البنك سنقوم بمقارنة

بين المبالغ المسحوبة بين سنة2011 وسنة 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم(08):حجم المبالغ المحولة خلال سنتي 2011و2012

	سنة 2011	سنة 2012
حجم المبالغ المحولة	132.000.000.00 دج	183.000.000.00 دج

المصدر:من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات القاصة الإلكترونية بالوكالة.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك إرتفاع لحجم المبالغ المحولة وهنا يمكن القول أن المقاصة الإلكترونية التي تعتمد على البرنامج SYRAT إختصرت الوقت بشكل كبير وأعطت سرعة كبيرة في التحويلات المالية.

المطلب الرابع: الآثار السلبية للاقتصاد الرقمي على أداء البنك

إن الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال كانت له آثار إيجابية على أداء البنك لكنه لا يخلو من الآثار السلبية التي عقدت من مهمة البنك وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عدم مسايرة القانون لواقع العمل البنكي الإلكتروني

أثبت الواقع أن عملاء البنوك التجار وغير التجار بحاجة دائمة إلى الاستفادة من الخدمات البنكية بشكل سريع وهذا ما حتم على البنك إدخال التكنولوجيا من حين لآخر، فمستخدمو البطاقات البنكية في تزايد مستمر ومستخدمو الانترنت يتزايدون لحظة بلحظة، الأمر الذي يستوجب من البنك أن يبقى في تطور دائم إلا أن ذلك يصطدم بقواعد قانونية قديمة غير قادرة على حكم ما أفرزه التطور التكنولوجي من مستجدات، ولعل أهم الصعوبات التي تواجه البنوك هي الإلتزام بمسك الدفاتر فرغم أهميتها إلا أنها كما قلنا سابقا أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على البنوك سواء من حيث تكلفتها أو من حيث ضرورة الإحتفاظ بها، مما دفع البنوك إلى إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كبديل للدفاتر التجارية وهذا ما يطرح السؤال بإمكانية استخدام الحاسوب بدلا من الدفاتر لتجارية، ويمكن القول أن عدم مسايرة القانون للواقع يؤدي إلى تضارب مواقف القضاء وظهور إشكاليات أخرى وهذا ما يرجع البنك إلى الأساليب التقليدية وبذلك قد يفقد عدد كبير من العملاء وتنخفض أرباحه.

الفرع الثاني: الإثبات في التعاملات البنكية الإلكترونية

يقصد بالإثبات إقامة الدليل أمام القضاء، فأثناء إستخدام العميل في تعامله مع البنك بواسطة تكنولوجيا معينة قد يثور نزاع بينهما، فعندما تكون بالأسلوب التقليدي تكون في شكل كتابة وتكون موقعة لا يمكن تزويرها أما إذا كانت إلكترونيا فهي معرضة للتزوير وهنا تقع مشاكل كبيرة ولا يستطيع البنك أو العميل إثبات العملية اتجاه القضاء.

الفرع الثالث: المسؤولية الناشئة على عاتق البنك في التعاملات الإلكترونية

إن قيام البنك بالعمليات الإلكترونية للعميل تنشأ مسؤولية البنك اتجاه العميل، فإن أي خطأ يرتكبه البنك ويؤدي إلى إحداث ضرر للعميل في إطار العمليات البنكية الالكترونية قد يحمل البنك خسائر كبيرة وباهظة نتيجة تلك الخطأ وهذا يعتبر أهم أثر سلبي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال على أداء البنك الذي قد يؤدي به إلى الإفلاس.

الفرع الرابع: الأعطال التي تصيب الأجهزة

عند قيام البنك بعملياته البنكية الالكترونية قد تواجهه بعض المخاطر من أهمها الأعطال التي تصيب الأجهزة وهذا يعد خطرا على أداء البنك فقد يفسد كل المعلومات التي يحتفظ بها البنك التي قد تكون سرية خاصة في الجزائر التي تكون كفاءة المحافظة على الأجهزة ضعيفة جدا، ويعتبر هذا أثر سلبي .

الخاتمة

بهذا العرض المتواضع نكون قد وقفنا على مختلف أنواع التكنولوجيا المستخدمة في البنك ودورها الفعال، حيث نجد أن إهمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم للمعلوماتية لعا تأثير كبير على أنشطته.

هذا وقد أصبح البنك مطالب ببذل المزيد من الجهود لتدعيم فعالية أنشطته، لاسيما مع الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات التحرير في الخدمات المالية، وما تواجهه البنوك الجزائرية خاصة البنك محل الدراسة من منافسة شرسة من البنوك الأجنبية، حتى أضحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات أمر مرهون بنجاحها في الإعتماد على تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة.

ففي عصرنا هذا، عصر الأنترنت واقتصاد المعرفة، لم تعد عمليات البنوك تمارس بالطريقة التقليدية، بل أصبحت في الكثير من البلدان تتم بصورة آلية وتقتضي الفعالية، السرعة والأمان.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حساسا داخل أي اقتصاد وبتواجده في مركز النشاطات الإقتصادية فإنه يلعب بذلك دور مهم، ويتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي، ولأداء هذا الدور يقدم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي أقصر وقت ممكن، وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية، وعليه أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل.

وعليه فإن البيئة التي تعمل فيها البنوك أخذت تتحول شيئا فشيئا نحو استخدام الوسائل الالكترونية، وأصبحت البنوك تعتمد على منظومة من تقنيات العمل المصرفي التي تحل فيها التكنولوجيا يوما بعد يوم كافة نواحي النشاط المصرفي.

إن تحول البنوك التجارية إلى ممارسة التجارة الالكترونية هو من قبيل تبني المفهوم التسويقي من أجل المحافظة على المركز التنافسي لها، فالمنافسة أصبحت عالمية وفتحت المجال أمام مؤسسات غير بنكية للخوض في المجال البنكي بفضل قدرتها على تسيير موقع إلكتروني على الانترنيت بل أصبحت تقدم كل خدماتها على هذه الشبكة دون أن يكون لها وجود حقيقي وأخذت شكل بنوك إلكترونية.

ولحسن الحظ أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لاسيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة والأهمية التي تتسم بها لدى الدول المتقدمة، لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولا،وإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية ثانيا حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع.

وقد تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع سواء من طرف البنوك أو من طرف مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر، وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغني عن حمل واستخدام السيول النقدية في

عمليات الشراء، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة..

يمكن القول بأن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع، لكن الأمر لن ينته هنا بل عليها القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال آخذة بعين الاعتبار تجربة الدول المجاورة وحتى الدول المتقدمة من أجل تجنب المشاكل التي تتخبط بها، كما يجب عدم التوقف عند البطاقات فحسب لنقول أن هذا النظام يطبق وسائل دفع الكترونية بل لا بد من خوض تجربة الوسائل الأخرى كالنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية وغيرها نظرا لأهميتها خاصة في عالم التجارة الالكترونية، مما سيساعد الجزائر على ممارسة التجارة الالكترونية، عندما تبدأ في الاهتمام بهذا النوع من التجارة العالمية.

و من خلال دراستنا المتواضعة للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

1. لقد أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد .
2. إن استخدام أدوات الدفع الإلكتروني أصبح واقعاً لا مفر منه مما يستلزم تطوير الكادر وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة .
3. لقد ساهمت وسائل الدفع الحديثة في تطوير و تحسين الخدمات المقدمة.
4. إن استمرارية بحوث تطوير الخدمات المصرفية عبر شبكة المعلومات (الإنترنت) تعتبر ضرورية لدعم وتطوير وانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية .

الملاحق

www.BADR-bank.net

www.BADR-bank.net

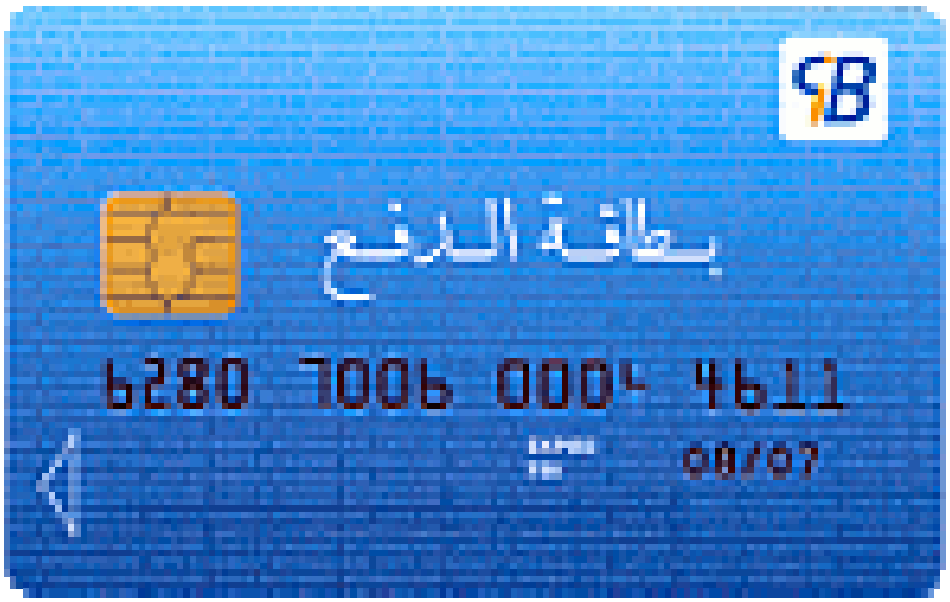

www.BADR-bank.net

www.BADR-bank.net

قائمة المراجع

قـــائمة المـــراجع :

I. المراجع باللغة العربية :

أ). الكتب :

1. أحمد عبد الخالق، البنوك و التجارة الالكترونية– الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية – ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
2. أحمد محمود عمارة ، البنوك التجارية من الناحية العلمية ،دار النهضة العربية، القاهرة ،2000.
3. أحمد هني ، العملة و النقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1991.
4. أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود و التمويل ، الدار الجامعية ، الازاريطة، 2005.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
6. جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996 .
7. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي– المنظور العلمي – دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
8. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك "أسس ومبادئ"، دار الكندي، عمان، 2003.
9. خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .
10. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر–،دار الفكر، عمان، الأردن، 2002 .
11. رضا صاحب أبو حمد، أساسيات في الجهاز المالي– المنظور العلمي –، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
12. زياد رمضان و محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2003.
13. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 4،2011.
14. طارق عبد العالي حماد ، التجارة الإلكترونية ، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003.

15. عبد الحق بوعتروس الوجيز في البنوك التجارية – عمليات، تقنيات وتطبيقات–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 .

16. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، البطاقات البنكية والسحب المباشر من الرصيد، طبعة أولى،دار القلم ،دمشق،1998.

17. فائق محمود الشماع، الحساب المصرفي، الدار العملية الدولية، عمان، الأردن، 2003 .

18. فرج عبد العزيز عزة، اقتصاديات البنوك، د.ط،د.ن،2000.

19. كمال رزيق و أ.عبد الحليم فضيلي– تحديث النظام المصرفي الجزائري–ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية–الواقع و التحديات– جامعة سعد دحلب البليدة.

20. ماهر كنغ شكري ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2004.

21. مغاوري شلبي، البنك المحمول والنقود الالكترونية: http:// www.islam-online.net

22. مجدي محب حافظ، "جرائم الشيك" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 1996.

23. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

24. محمد عبد الفتاح الصيرفي، الإدارة الرائدة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

25. محمد صالح الحناوي ، و إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 .

26. مروان عطون ، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1993

27. موسى خليل متري ، القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية.

28. مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال،بيروت، 1985.

ب). <u>الرسائل الجامعية :</u>

1. العاني إيمان،البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،2006.

2. بريش عبد القادر ،التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر .

3. بويوسف فوزية ،العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدية – دراسة مقارنة بين البنك الخاص و البنك العام ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية – تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة –، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2008.

4. رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ،2006.

5. شايب محمد ،أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية الجزائرية،رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس ،سطيف،2006 .

6. صوفان العيد ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة " دراسة التجربة الجزائرية "،رسالة ماجستير في علوم التسيير – فرع إدارة مالية – جامعة قسنطينة ،2012.

7. لوصيف عمار ، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008.

هـ). **الملتقيات :**

1. بن عيشي بشير و عبد الله غانم ، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – انجازات و تحديات –، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل ، أيام 06– 2005/06/07.

2. مفتاح صالح، الأداء المتميز للحكومات، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للحكومات، جامعة بسكرة، الجزائر 8 –9 مارس 2005.

و). **القواميس:**

1. القاموس العربي :المنجد

ز). **المواد القانونية :**

1. بعض مواد قانون 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بقانون النقد والقرض.
2. بعض المواد من القانون التجاري ، طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية ،2001.

3. بعض المواد من النظام رقم 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل ج ر، العدد 02، 2006.

ج). مواقع الكترونية :

1. www.form.law-dz.com /index.php showtopic=552
2. www.taimiah.org /Display.asp pid
3. www.sparra .wordpress.com
4. www.djelfa . info /ob/showthread .php ?t= 74146
5. www.itep.ae2003[1]
6. http//www.ada.gov.sa.htm
7. http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Researches/-.doc_cvt.asp

II. المراجع باللغة الفرنسية :

1. Aissa Hidoussi, Organisation et Métier de la Banque, (document IFID, Tunisie. 2006), P 13-17.
2. Newel ben kritly, le Système de Paiement par Carte en Algérie, Rencontre sur la Carte Bancaire au Maghreb, Tunis, Journée du 8 et 9 Février 2007.document IFID
3. Malek Rania, la Modernisation du Système de Paiement en Algérie, Mémoire Préparé pour l'Obtention du Diplôme de Magistère en Science de Gestion, Ecole Supérieure du Commerce, 2003,
4. Banque d'Algérie, Comité de Normalisation - Normes Inter Bancaires de Gestion Automatisée des Instruments de Paiement-, Janvier 2005.
5. Manuel de Procédures CNEP-BANQUE, Carte de Retrait Interbancaire, 2007.
6. Document Interne, Journée de Travail sur le Système RTGS, Badr-BANQUE, 29-01-2006.
7. Document interne de Badr-BANQUE

خطة المذكرة

الفصل الأول: مدخل عام حول البنوك.

المبحث الأول: البنوك.

المطلب الأول: تعريف البنوك.

المطلب الثاني: نشأة البنوك.

المطلب الثالث: أنواع البنوك.

المبحث الثاني: أنشطة البنوك.

المطلب الأول: القطب الإداري.

المطلب الثاني: قطب التطوير واللوجيستيك.

المطلب الثالث: قطب المراقبة والإستراتيجية.

المبحث الثالث: تقنيات البنوك.

المطلب الأول: عمليات الصندوق (الحسابات المصرفية).

المطلب الثاني: عمليات الإقراض، إصدار وتسيير وسائل الدفع.

المطلب الثالث: عمليات مصرفية أخرى.

الفصل الثاني: أنظمة الدفع الحديثة في البنوك.

المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية.

المطلب الأول:تعريف وسائل الدفع الالكترونية ، أهميتها و خصائصها.

المطلب الثاني:أهم وسائل الدفع الالكترونية.

المطلب الثالث:مخاطر العمليات الالكترونية .

المبحث الثاني :أنظمة الدفع الالكترونية المعتمدة في بنك الجزائر.

المطلب الأول: نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل .

المطلب الثاني: نظام النقد الآلي الجزائري .

المطلب الثالث : تحديات نظام الدفع في الجزائر.

المبحث الثالث :المقاصة الالكترونية.

المطلب الأول: عموميات و تعاريف.

المطلب الثاني: المبادئ العامة لنظام المقاصة الالكترونية.

المطلب الثالث: خصائصها وأهدافها.

الفصل الرابع : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة شلغوم العيد.